



PROVISIONAL

A/41/PV.79  
3 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد تركمن (تركيا)  
(نائب الرئيس)  
شم : السيد شودري (بنغلاديش)  
(الرئيس)

- مسألة ناميبيا [٣٦] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا  
(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
(ج) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا  
(د) تقرير الأمين العام  
(هـ) تقرير اللجنة الرابعة  
(و) مشاريع قرارات  
(ز) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64524/A

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد تركمن (تركيا) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٢٦ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/41/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ((A/41/23 (Part V), (Part IX) و (Part IX)/Corr.1 و (A/AC.109/870 و
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا (A/CONF.138/11) و (Add.1 ء
- (د) تقرير الامين العام (A/41/614) ء
- (هـ) تقرير اللجنة الرابعة (A/41/761) ء
- (و) مشاريع قرارات ((A/41/24 (Part II) و (Corr.1) ، الفصل الاول ء
- (ز) تقرير اللجنة الخامسة (A/41/854) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أذكر الممثلين بأن مناقشة

هذا البند انتهت يوم الجمعة الموافق ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر .

ومعروض على الجمعية الآن خمسة مشاريع قرارات أوصى بها مجلس الامم المتحدة

لناميبيا في الفصل الاول من تقريره المعمم في الوثيقة (A/41/24 (Part II) و (Corr.1 .

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يريدون عرض مشاريع القرارات .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنسي أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار بآء بشأن مسألة ناميبيا ، المعنون "تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨)" للنظر فيه ثم اعتماده .

في عام ١٩٧٨ اعتمد مجلس الامن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وبذلك وافق على تقرير الامين العام عن تنفيذ الاقتراح الخاص بتسوية مسألة ناميبيا . وطلب القرار من جنوب افريقيا أن تتعاون مع الامين العام في تنفيذ هذا الاقتراح . وقد قبلت كل من جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تمثل الشعب الناميبسي ، خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في ذلك القرار ، بيد أن الجهود الرامية الى تنفيذه لا تزال حتى الآن تتعرض للإحباط والتعنت من جانب نظام بريتوريا العنصري وسياسة الولايات المتحدة الامريكية بشأن ربط تنفيذ الخطة بانسحاب القوات الكوبية من انغولا وهي مسألة دخيلة وغير ذات صلة بمسألة ناميبيا .

لقد رفضت الجمعية العامة وكذلك مجلس الامن رفضا باتا إقامة أي ربط بين مسألة استقلال ناميبيا أو وضع شروط مسبقة لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وفي ضوء ما هو واضح من رفض جنوب افريقيا التعاون في تنفيذ القرار المذكور ، تزايدت على مر السنين المطالبة بغير جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا .

ولذلك ، فإن الجمعية العامة ، في مشروع القرار هذا ، تؤكد من جديد المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة عن إقليم ناميبيا الدولي الى حين ممارسة حقه في تقرير المصير وإحرازه الاستقلال الوطني . وتؤكد الجمعية العامة مرة أخرى أن قرار مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ، اللذين يجسدان خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا هما الأساس الوحيد المقبول دوليا للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا .

ويدين مشروع القرار جنوب افريقيا لعرقلتها تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، وتشكيلها ما يسمى الحكومة المؤقتة في ناميبيا ، كما يدين إساءة استخدام حق النقض من جانب بعض الدول الغربية دائمة العضوية في مجلس الامن ، والسني حال دون اتخاذ اجراءات مجدية من قبل المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا ، ويطالب بأن تمتثل جنوب افريقيا على الفور وبشكل كامل وبدون شروط لقرارات مجلس الامن ، وخاصة

القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة التي أصدرها المجلس بشأن ناميبيا ، ويؤكد مشروع القرار أن الجزاءات الإلزامية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق من أنجع التدابير السلمية التي تضمن امتثال جنوب افريقيا العنصرية للقرارات والمقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

وهذه الإدانات والمطالب والطلبات ليست أمرا جديدا . وهي تعكس الآراء التي تم الاعراب عنها في مناسبات عديدة خلال الأعوام الماضية من جانب الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي أثناء نظر الجمعية في مسألة ناميبيا . وما دامت المسألة قائمة بغير حل ، ومادامت بعض الدول تواصل إقحام مواضيع دخيلة على مسألة استقلال ناميبيا ، فسيواصل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة القانونية المسؤولة عن إدارة الاقليمي الى حين نيله الاستقلال ، التوصية باتخاذ اجراءات ملائمة من جانب هذه الهيئة ومجلس الامن .

وفي مشروع القرار قيد النظر ، تطلب الجمعية العامة الى مجلس الامن أن يجتمع بشكل عاجل لممارسة ملطاته فيما يخص ناميبيا واتخاذ اجراءات حاسمة لتنفيذ المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة عن ناميبيا ، واتخاذ الخطوات الملائمة لضمان تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) دون ابطاء .

ويعرب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن تقديره البالغ للاجراءات التي اتخذتها بعض الدول ، والمؤسسات ، والمنظمات غير الحكومية ، والافراد استجابة لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن التي تدعو الى اتخاذ اجراءات لعزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا وثقافية . كما يعرب المجلس عن تقديره للامين العام على التزامه الشخصي باستقلال ناميبيا وجهوده الدؤوبة لتنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذتها هذه المنظمة بشأن مسألة ناميبيا . ولذلك ، فإن الجمعية العامة تطلب ، من خلال مشروع القرار بآء ، الى الامين العام أن يمضي قدما في تنفيذ الخطة ما دام قد تمّ التوصل الى حل كل المسائل المعلقة .

وإذا القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تنفيذ ، وإذا بقيت جنوب افريقيا مُصرّة على الاستمرار في سياسات فرض الهيمنة على شعب ناميبيا واستغلال موارده الطبيعية ، بما

يتعارض مع العديد من قرارات الأمم المتحدة ، فإن معاناة الشعب الناميبي متظلم مستمرة . ويأمل المجلس بإخلاء ، مرة أخرى ، أن يحظى مشروع القرار بآوسع تأييد في هذه الجمعية .

وانني ادعو زملائي أن يشبثوا مرة أخرى لشعب ناميبيا المناضل تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد ، أنهم يؤيدونسه تأييدا كاملا غير مشروط بالتصويت الاجماعي لصالح مشروع القرار هذا ، الذي لا يعسبو آخر الامر أن يكون تأكيدا لموقف الجمعية العامة الواضح إزاء تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وأود أن اتقدم بالشكر للجمعية العامة مسبقا على التأييد الذي منحني به مشروع القرار .

السيد زوزه (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنسي أن

أقدم ، باسم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مشروع القرار ألف المعنون "الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم" ومشروع القرار هذا وثيقة طويلة نوعا ما تذكر تاريخ مسألة ناميبيا الذي يعود الى عقود طويلة ، والدور الاساسي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بشأنها ، والاجراءات المتعددة التي يعتقده المجلس أنه يتعين اتخاذها بشكل عاجل لحلها . وعلى الرغم من طول مشروع القرار ، يمكن تحديد غرضه الاساسي بإيجاز بأن : انهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وخلق ظروف يمكن للشعب الناميبي أن يمارس في ظلها حقه في تقرير المصير والاستقلال .

وطيلة العام الماضي عقد المجتمع الدولي على مهمة التعجيل باستقلال ناميبيا مكرسا لها جانبا كبيرا من وقته وطاقته . واضطلع مجلس ناميبيا بدور رئيسي في هذه العملية تمشيا مع المسؤوليات التي أسندتها اليه الجمعية العامة . وقام المجلس بالتعاون مع الامين العام للأمم المتحدة بتنظيم المؤتمر الدولي بشأن تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في تموز/يوليه الماضي في فيينا . وأسفر المؤتمر عن عدة نتائج من بينها اصدار إعلان وبرنامج عمل يبينان بوضوح موقف المجتمع الدولي من مسألة ناميبيا والتدابير الواجب اتخاذها لتذليل العقبات التي مازالت تحول دون نيل الاقليم استقلاله .

وقد تجسدت تلك النتائج في مداوات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر . فرغم أن القرار المنبثق عن تلك الدورة لا يضم جميع العناصر التي طلب بعض الاعضاء ادراجها فيه فقد اعتمد دون أية معارضة مما يدل على توافق دولي حقيقي في الرأي بشأن واحدة من أصعب القضايا التي تواجه منظمنا وأكثرها الحاحا .

وفي مشروع القرار الذي طلب المجلس أن يجرى على أساس ما تم في العام الماضي من أنشطة وما طرأ من تطورات ، تقييم شامل للحالة فيما يتعلق بناميبيا واعداد جدول أعمال ايجابي للعام المقبل . ويتضمن مشروع القرار الكثير من العناصر المألوفة التي قد لا تبدو هناك ضرورة لتكرارها ، إلا أنه ينبغي مع ذلك تأكيدها عاما بعد عام نظرا لأنها تشكل الإطار السياسي والقانوني لعمل الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا . ومن ثم يؤكد مشروع القرار مجددا حق الشعب النامبي في تقرير المصير والحريية والاستقلال الوطني ، ويمرّب عن التأييد لكفاحه في سبيل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وينوه بما للأمم المتحدة من مسؤولية مباشرة عن الاقليم ، وبالولاية الممنوحة لمجلس ناميبيا بوصفه السلطة القانونية القائمة على ادارة الاقليم لحين نيله الاستقلال ، وبدور المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بوصفها الممثل الوحيد والاصيل للشعب النامبي .

ويشير مشروع القرار الى القرارات العديدة الماددة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والتي تقضي بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا . ويعرب عن الأسف لاستمرار رفض جنوب افريقيا سحب ادارتها غير القانونية من الاقليم رغم انقضاء عشرين عاما على إنهاء انتدابها عليه ، ويؤكد مجددا أهمية خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا باعتبارها الأساس الوحيد المقبول دوليا للتسوية السلمية للمشكلة الناميبية .

واستنادا الى هذه المبادئ الأساسية يحث مشروع القرار على اتخاذ عدد من التدابير المحددة تتصدى مباشرة لما نواجهه اليوم من تحديات ، وتستهدف تلك التدابير كفالة انسحاب جنوب افريقيا الفوري من ناميبيا واقرار السلم والأمن في الجنوب الافريقي ، وتأمين الحماية لمصالح الشعب الناميبى في الفترة السابقة على الاستقلال .

وبموجب مشروع القرار المعروف علينا ينبغي للجمعية العامة ان تدعو مجلس الأمن الى اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة فورا . وتحقيقا لتلك الغاية فإن الجمعية تحث الدول على عدم استخدام حق النقض للحيلولة دون اعتماد جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا . وتجسد تلك الأحكام ما لدى المجتمع الدولي من قناعة راسخة بأن التصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق هو وسيلة ضرورية ولائقة للتصدي لاحتلال جنوب افريقيا الفاشم لناميبيا ولحملتها الضارية القائمة على نشر أعمال العنف والعدوان في الجنوب الافريقي .

كما تناشد الجمعية العامة المجتمع الدولي عدم الاعتراف بأي شكل بالمؤسسات العميلة التي تسمى بريتوريا بصفة منتظمة الى فرضها على الشعب الناميبى ، وكانت آخرها محاولتها في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وقد تم التسليم عالميا بأن إنشاء تلك الكيانات العميلة انما هو محاولة صافرة لادامة السيطرة الاستعمارية لجنوب افريقيا العنصرية على ناميبيا .

وتدعو الجمعية العامة الى نبذ السياسة التي تربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة غير ذات موضوع مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا ، إذ أن تلك السياسة أدت إلى تأخير عملية إنهاء الاستعمار في ناميبيا وتعد تدخلا في الشؤون الداخلية لأنغولا .

والجمعية العامة تحث المجتمع الدولي بقوة على تقديم مساعدة متزايدة لـدول خط المواجهة التي مازال دعمها للقضية الناميبية يعد عاملا ذا أهمية قصوى في الجهود الرامية الى كفالة الاستقلال الحقيقي للإقليم . وتدعو أيضا إلى زيادة المساعدة لسوابو التي تقود نضال التحرر الوطني في ناميبيا ، والمساعدة المقدمة الى آلاف اللاجئين الذين لاذوا بالفرار تحت وطأة ما تمارسه جنوب افريقيا من قمع في ناميبيا .

وتدعو الجمعية العامة الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات والأفراد الى ممارسة ضغوط مكثفة على نظام بريتوريا كي يمتثل لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن ناميبيا وجنوب افريقيا .

وتطالب الجمعية العامة بإنهاء التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا وتحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير التي من شأنها كفالة الالتزام الصارم بالحظر المفروض على مبيعات الأسلحة الى جنوب افريقيا . ونظرا للدور الرئيس الذي تضطلع به القوة العسكرية في احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ولزعزعتها استقرار دول خط المواجهة لا يمكن اعتبار التشديد على أهمية اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد من قبيل المغالاة .

وتطالب الجمعية العامة المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا بالانسحاب فورا من الإقليم وبإنهاء تعاونها مع إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية . كما تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تكفل الالتزام التام بالمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

وترجو الجمعية العامة من جميع الدول اتخاذ التدابير التشريعية والادارية وغيرها من التدابير اللازمة لعزل جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية

والعسكرية والثقافية . وتكرر دعوتها الملحة الى مجلس الأمن كي يفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا .  
تلك هي بعض النقاط الاساسية الواردة في مشروع القرار الف . وكان الدافع الرئيسي لمجلس ناميبيا في إعدادة تلك الوثيقة شعوره بالواجب وحرمة الشئد على خدمة المصالح الحيوية للشعب النامبي . واود ان اناشد الاعضاء ان ينظروا فيها بنفس الروح وان يمنحوها كامل وخالم تاييدهم .  
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطى الكلمة الان لممثل الهند لعرض مشروع القرار جيم .

السيد داسفوبتا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان اعرض على هذه الجمعية مشروع القرار جيم بصيغته التي اوصى مجلس ناميبيا باحالتها إلى الجمعية العامة . وقد أعد مشروع القرار على غرار السنوات السابقة ، ويرمي إلى ضمان الحفاظ على ملاحية المجلس بوصفه السلطة الادارية الشرعية في ناميبيا ، من خلال برنامج العمل من أجل قضية ناميبيا .  
وكما يعلم الاعضاء فإن على المجلس إلى بلوغ هدفه وهو تحقيق استقلال شعب ناميبيا تعرض على مدى سنوات للاحباط نتيجة لمناورات نظام جنوب افريقيا التي تصدت بحيث لا يتسع المجال هنا لذكرها . وكان على المجلس ان يبذل جهدا دؤوبا للتصدي لتلك المكائد من خلال برنامج انشطته الرامية الى استرعاء إهتمام المجتمع العالمي إلى محنة الشعب النامبي وكسب مساندة لاستقلال الاقليم في وقت مبكر . ويوفر مشروع القرار المعروف على الجمعية العامة الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق هذا الهدف .

وتؤكد فقرات ديباجة مشروع القرار ثانية المبدأ الأساسي الذي أرسى فسي التوصيات السابقة المتعلقة ببرنامج عمل المجلس ، فهي تذكر بإنهاء مسؤولية جنسوب افريقيا عن ناميبيا ، وتشير إلى الولاية التي نيّطت بالمجلس لإدارة الإقليم ، ثم تبرز أنه بحلول عام ١٩٨٧ ستكون قد مرت عشرون عاما على إقرار هذه الولاية .

وتثني الفقرات الافتتاحية من منطوق مشروع القرار على جهود المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته وتناشد الدول الاعضاء مواصلة التعاون معه في تنفيذ أنشطته .

فجهود المجلس الرامية إلى التمهيد بقضية الإقليم تتطلب زيادة التأكيد على دوره بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها استقلالها ، وتكثيف اتصالاته مع المجتمع الدولي . وعلى ذلك تقرر الفقرة ٥ من منطوق القرار أن يواصل المجلس تأمين عدم اعتراف أي دولة بمخططات النظام العنصري الآثمة ، مثل تنميبه كيانا في ناميبيا دون إجراء انتخابات حرة وعادلة تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها ، ومناهضة المحاولات الرامية إلى الربط بين استقلال ناميبيا وأية قضايا غريبة عنه ، مثل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

وتطلب الفقرة ٦ من منطوق القرار إلى المجلس أن ينسق ، من خلال بعثات مشاور ، جهوده الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا .

ويعترف مشروع القرار بحاجة المجلس إلى مساعدة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والدول الاعضاء والهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والتعاون معها بغية توفير الإطار الذي يمكن للمجلس من خلاله أن يظلمع بولايته بفعالية . وتشتمل الفقرات ٧ إلى ١٢ من منطوق مشروع القرار على نداء لتحقيق هذه الفيات .

وتطلب الفقرتان اللتان تليان ذلك إلى المجلس تأكيدا لحقه بوصفه القيّم الشرعي على الشعب النامبيي ، أن ينضم إلى ما يراه مناسبا من الاتفاقيات الدولية ، وأن يعمل على تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي في فيينا في تموز/يوليه من العام .

ولابد من تعاون مجلس ناميبيا تعاوننا وثيقا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لتحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحدة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز ذلك التعاون بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يشجع نظام بريتوريا على توطيد احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، سواء من خلال استغلال الموارد الطبيعية للاقليم أو من خلال أي اتصال مع الدول الاعضاء .

ولذلك ، فإن الفقرات من ١٦ الى ٢٠ من منطوق مشروع القرار تطلب إلى المجلس أن يتشاور بصورة منتظمة مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأن يتخذ تدابير ، بمساعدة المجتمع الدولي ، لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا عن طريق التنفيذ الفعال للمرسوم رقم ١ .

ونظرا لان عام ١٩٨٧ يصادف ذكرى مرور عشرين عاما على انشاء المجلس ، فإن الفقرة ٢١ من المنطوق تدعو المجلس الى عقد جلسات عامة استثنائية في الجنوب الافريقي في عام ١٩٨٧ ، لكي يؤكد على دوره بوصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا . والفقرة ٢٢ تدعو المجلس لأن يظطلع بأنشطة ثقافية تكفل إعداد الناميبيين للاضطلاع بالمسؤولية في ناميبيا المستقلة .

وتطلب الفقرة الختامية من المشروع الى الأمين العام أن يوفر للمجلس ما يحتاج إليه من موظفين ليتسنى له الاضطلاع بفعالية بالمهام والواجبات الناجمة عن تلك الولاية .

لقد أنيطت بالمجلس ولاية ، تستلزم منه تكثيف جهوده ، من خلال برنامج عمله ، للاضطلاع بها على نحو فعال . وتلك الجهود متوخاة في مشروع القرار الذي أقدمه إلى الجمعية الآن ، والذي أثق بأنه سينال أكبر تأييد ممكن .

السيد كولوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أعرض نيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مشروع القرار دال ، المعنون "نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييدا لاستقلال ناميبيا الغوري" .

ونظرا لاهمية تكثيف الإعلام بشأن جميع جوانب المسألة الناميبية باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز ولاية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه الحلقة الشرعية لادارة الاقليم ، يؤكد مشروع القرار ، أولا وقبل كل شيء، على الحاجة الملحة الى نشر المعلومات عن ناميبيا وتعبئة الرأي العام العالمي لمساعدة الشعب الناميبى بفعالية في الحصول على حق تقرير المصير والحرية والاستقلال في ناميبيا الموحدة .

ويحدد مشروع القرار هذا الهدف الهام على ضوء خلفية التعميم التام على انباء ناميبيا الذي يفرضه نظام جنوب افريقيا غير الشرعي وحملة التشويه والمعلومات غير الصحيحة التي يواصل ذلك النظام شنها ضد الامم المتحدة وضد كفاح التحرر الذي يخوضه الشعب الناميبى .

وتمشيا مع الحملة الدولية لدعم الشعب الناميبى ، يطلب مشروع القرار الى مجلس ناميبيا ، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبى ، مواصلة النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة نشر المعلومات المتعلقة بناميبيا بغية تكثيف الحملة الدولية لنصرة قضية ناميبيا . ويطلب الى المجلس في هذا الصدد ، من بين اشياء اخرى ، تركيز أنشطته الرامية الى تحقيق مزيد من التعبئة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؛ وتكثيف الحملة الدولية الرامية الى فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛ وتنظيم حملة دولية لمقاطعة منتجات ناميبيا وجنوب افريقيا ؛ وفضح التعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري والتعديده به في جميع المجالات .

ويتوخى مشروع القرار أيضا برنامجا إعلاميا واسعا ومتنوعا يشمل ، من بين جملة أمور ، على إعداد وتوزيع منشورات عن جميع جوانب المسألة الناميبية ، وكذلك انتاج وبث برامج اذاعية وتليفزيونية لتوجيه انظار الرأي العام العالمي الى الحالة الراهنة في ناميبيا وفيما حولها .

وعلاوة على ذلك ، ففي ضوء التعاون المستمر من جانب دول معينة مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، وتمشيا مع طلب بتركيز أنشطة المجلس على مزيد من التعبئة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، تطلب الجمعية من المجلس تنظيم حلقات عمل للمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين ونقابات العمال ولاكاديميين وممثلي وسائل الإعلام ، يبحث فيها ممثلوهم المساهمة التي سيقدمونها لتنفيذ لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنشر المعلومات عن ناميبيا وتعبئة التأييد لها.

إن تعبئة الرأي العام الدولي من خلال نشر المعلومات عن ناميبيا تمثل جانبا مهما من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا . فبرغم موجة الاهتمام بالحالة القائمة في الجنوب الافريقي ككل ، لا يزال عامة الجمهور غير قادر على الحصول على معلومات عن ناميبيا . كما أن وسائل الاعلام في بلدان معينة لا تنشر معلومات عن ناميبيا أو تنشر معلومات متميزة ومشوهة . ولذلك يطلب مشروع القرار من المجلس تنظيم مقابلات اعلامية بالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام بشأن التطورات المتعلقة بناميبيا .

ولا بد من الاعلان بالشكل الملائم عن موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا حتى تتم توعية وإعلام الرأي العام لا سيما في البلدان التي لا تتماشى سياستها الحكومية مع توافق الرأي الدولي بشأن مسألة ناميبيا . ان نشر معلومات عن ناميبيا سيشكل وسيلة لممارسة ضغط على بريتوريا وحلفائها لامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة التي تطالب بالتنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي الختام أود الإعراب عن أملنا الصادق في أن تولي الجمعية تأييدها الاجماعي لمشروع القرار دال "نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييدا لاستقلال ناميبيا الفوري" .

السيد كرينغالي فيلاغاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار هاء المتعلق بمسألة ناميبيا والمعنون "مندوق الأمم المتحدة لناميبيا" .

لقد أنشء صندوق لناميبيا في عام ١٩٧١ على أساس التصور أن الأمم المتحدة وقد أنهت انتداب جنوب افريقيا لادارة الاقليم وتولت المسؤولية المباشرة عن ناميبيا لحين حصولها على الاستقلال ، تحملت التزاما رسميا بمساعدة شعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال ، ولهذا الغرض لا بد أن تزود هذا الشعب بالمساعدة المادية .

وفي السنوات الاولى كان نطاق أنشطة المساعدة بموجب الصندوق محدودا ولكن مع اشتداد الكفاح من أجل التحرير زادت الاحتياجات للمساعدة ، ومنذ أواخر السبعينات أصبح الصندوق يتألف من الحسابات الثلاثة التالية : الحساب العام الذي يصرف منه على المساعدة التعليمية والاجتماعية والطبية للناميبيين ؛ وحساب برنامج بناء الدولة في ناميبيا الذي يصرف منه على برنامج شامل ذي نزعة انمائية للمساعدة يغطي فترة ما قبل الاستقلال وكذلك السنوات الاولى لما بعد الاستقلال ؛ ثم حساب معهد ناميبيا الذي يقدم القاعدة المالية لأنشطة التدريب والبحوث لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا ، زامبيا . وعلى ذلك فإن حجم ونطاق برامج المساعدة في إطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا يزدادان باطراد سنة بعد أخرى .

ويسرني أن أفيد بأن تنفيذ الأنشطة المدرجة في حسابات الصندوق الثلاثة يحرز تقدما طيبا . وخلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ التحق أكثر من ٩٠٠ طالب بمختلف برامج التدريب التي تتم في إطار الحساب العام وحساب برنامج بناء الدولة . وفي الوقت نفسه يضم معهد ناميبيا طلابا يصل عددهم الى حوالي ٦٠٠ طالب ، وهذا يصل بالعسدد الإجمالي للناميبيين الذين يفيدون من فرص التدريب في الصندوق الى حوالي ١٥٠٠ .

وخلال العام الماضي أحرز أيضا تقدم ملموس في ميدان البحوث التي أجريت في إطار برامج المساعدة والأمر المهم للغاية هو نشر الدراسة الشاملة عن ناميبيا المعنونة "ناميبيا : توقعات للتعمير والتنمية الوطنية" . وتقدم الدراسة تحليلا مستفيضا للقطاعات الاجتماعية - الاقتصادية لناميبيا وتقدم توصيات عامة لتنمية كل قطاع . ومن ثم فسوف يشهد بلا شك أنها وثيقة مفيدة للغاية بالنسبة لحكومة ناميبيا المستقلة في المستقبل . وفي الوقت نفسه توفر الوثيقة الإطار المطلوب لوضع مرحلة

جديدة من برامج المساعدة لصندوق ناميبيا لكي يضاعف جهود المجتمع الدولي في تقديم المساعدة المالية للشعب الناميبي . ومن المتوقع أن تبدأ في القريب العاجل المناقشات التمهيديّة المتعلقة بمستقبل إدارة البرامج .

ومن الواضح أن التنمية المتوخاة للبرامج سوف تتطلب مزيدا من الموارد المالية . ومن الأمور المشجعة في هذا الخصوص أن نلاحظ أن الوضع المالي لصندوق ناميبيا ، بوصفه المصدر الرئيسي لتمويل برامج المساعدة ، قد تحسن بشكل ملموس منذ العام الماضي . ومع ذلك فمن الواضح أن احتياجات التمويل بالنسبة لمرحلة جديدة من البرمجة سوف تفوق كثيرا الموارد المتاحة حاليا ، ومن ثم تدعو الحاجة لمزيد من المساهمات في الصندوق في عام ١٩٨٧ . وبالمثل سيواصل صندوق ناميبيا الاعتماد على الموارد المتاحة في إطار رقم التخطيط الإرشادي الذي يضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لناميبيا . وفي هذا الصدد فإن مشروع القرار الحالي يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا إلى زيادة رقم تخطيطه الإرشادي لناميبيا فحسب بل إلى ممارسة أقصى قدر من المرونة والفهم في تمويل المشاريع الممولة من هذا المصدر . ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أن المساعدة تقدم إلى بلد لم يحصل بعد على استقلاله ولا يزال يشكل المسؤولية الفريدة للأمم المتحدة ، ولذلك لا يمكن أن تطبق بصرامة النظم واللوائح المطبقة على مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يقدمها إلى البلدان النامية .

وأختم كلامي بتأكيد أهمية أعداد مرحلة جديدة من برامج المساعدة ، تضع مجلس ناميبيا في موقف أفضل لتخفيف معاناة عشرات الآلاف من الناميبيين الذين فروا من طغيان نظام الفصل العنصري ومن ثم يمكن مساعدتهم على الاستعداد بصورة أكثر فاعلية لأداء المهمة الجبارة المتمثلة في إعادة بناء بلدهم وإدارته بعد الاستقلال .

بهذه المقدمة الموجزة ، أوصي بأن يتم اعتماد مشروع القرار هاء بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت على جميع مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة (Part II) A/41/24 أو على أي منها .

هل لي أن أذكر الاعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تقتصر البيانات تعليلا للتصويت على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها . وسوف تتاح فرصة للممثلين لتعليق تصويتهم بعد اتمام التصويت .

السيد بيرش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف

بالكلام باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بشأن مشاريع القرارات المعروضة الآن على الجمعية العامة .

هناك عدد من العناصر المألوفة ولكنها خلافية لا يزال قائما في مشاريع القرارات التي تزداد طولاً والمعروضة علينا الآن . فضلا عن ذلك فبعض هذه العناصر مشكوك في صحتها بالمسألة المطروحة . إن إدخال هذه العناصر ، كما قلنا في بياننا بشأن القرارات خلال الدورة الاستثنائية في أيلول/سبتمبر ، يجعل موافقة الجمعية العامة بالاجماع على مشاريع القرارات أمرا مستحيلا . بل إنه يهدد بتعميق الانقسامات فيما بين أعضاء الأمم المتحدة في الوقت الذي تدعو فيه الحاجة ، أكثر من أي وقت مضى الى تعبئة التأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي تحقيقا للهدف المشترك وهو استقلال ناميبيا المعترف به دوليا .

ان الدول الاثنتي عشرة لا تستطيع تأييد النداءات الموجهة الى الدول الاعضاء بتقديم المزيد من المساعدة العسكرية الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) كوسيلة لتحقيق استقلال ناميبيا . كما لا يمكننا ان نوافق على تقديم دعمنا للنضال المسلح كوسيلة لتحقيق هذه الغاية ، بالرغم من نفاذ الصبر والاحباط اللذين يشعر بهما الشعب الناميبى بسبب استمرار جنوب افريقيا في احتلال بلاده . وترى الدول الاثنتا عشرة ان الواجب العام والرئيسي للأمم المتحدة هو تعزيز الحلول السلمية التي تتفق مع الميثاق ، متجنبه بذلك أي تشجيع على استعمال القوة .

وترى الدول الاثنتا عشرة أنه يجب ، وفقا لاحكام خطة التسوية ، أن يوضع دستور ناميبيا المستقلة من جانب جمعية تأسيسية تشكل على أساس انتخابات يكون بومع جميع الجماعات السياسية أن تشارك فيها . ومن ثم لا ينبغي تعيين أي من هذه الجماعات سلفا بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا .

وتود الدول الاثنتا عشرة التأكيد مجددا على التزامها بمبدأ عالمية عضوية الأمم المتحدة . ولا يمكننا أن نقبل التشكيك في ذلك المبدأ أو الانتقام من استقلال المؤسسات المالية الدولية . ولن يؤدي فرض عزلة كاملة على جنوب افريقيا ، فسي رأينا ، إلا الى اعاقه الجهود الرامية الى تنفيذ خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة .

وترفض الدول الاثنتا عشرة أي هجوم تعسفي وانتقائي على دول أعضاء في الأمم المتحدة أو على مجموعات من البلدان . ان احترامنا لتقسيم الاختصاصات بين الهيئات الرئيسية للمنظمة ما زال ثابتا لم يتغير . ومجلس الأمن هو وحده المفوض باتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء .

وأجد لزاما عليّ أيضا أن أسجل قلقنا إزاء الاثار المالية المترتبة على بعض مشاريع القرارات المعروضة علينا . فان دراسة أكثر شمولا لبرنامج عمل مجلس ناميبيا كان من شأنها أن تقلل تلك الاثار المالية دون أن تعرض للخطر الاهداف التي نتوخى تحقيقها . ويجب ، كما يحدث في حالة أي انفاق جديد يقرر في ظل الازمة المالية الحالية ، رصد الموقف بعناية في ضوء تطور الحالة المالية .

ونحن لا نزال ، كما سبق أن ذكرنا ، ملتزمين التزاما راسخا لا لبس فيه باستقلال ناميبيا . يجب وضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . والاساس المقبول الوحيد للحل السلمي والدائم للمشكلة هو تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) بغير شروط مسبقة أو ذرائع . إن خطة التسوية التي أقرت بموجب ثاني هذين القرارين ، والتي قبلتها كل من حكومة جنوب افريقيا وسواجو ، تجسد الإطار الوحيد المقبول عالميا للانتقال السلمي الى الاستقلال بطريقة تكفل حريتها ونزاهتها . ونحن نتطلع الى تنفيذ الخطة بأكملها بغير إبطاء حتى يتسنى للشعب الناميبى أن يتقدم صوب الاستقلال المعترف به دوليا والذي هو أهل له .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : ان وفدي يعتبر أن موقف جمهورية المانيا الاتحادية من مسألة ناميبيا معروف تماما . ولم يطرأ على ذلك الموقف أي تغيير . وكما صرّحنا مرارا ، وذكرت المملكة المتحدة لتوها ، فان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) كان ولا يزال هو الاساس الوحيد لحصول ناميبيا على استقلال معترف به دوليا .

إن جمهورية المانيا الاتحادية ، بوصفها عضوا في فريق الاتصال ، ستمتنع كما فعلت في السنوات الاخيرة عن التصويت على جميع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا . وكما أوضح جميع أعضاء فريق الاتصال في مناسبات مماثلة في السنوات الماضية ، فان الدافع وراء هذا الامتناع أسباب إجرائية ، ذلك أنه من الممكن أن جمهورية المانيا الاتحادية ، بوصفها عضوا في فريق الاتصال في مفاوضات تتعلق بتنفيذ خطة التسوية الغربية التي اعتمدها مجلس الامن في ١٩٧٨ . ولعدم استباق نتيجة هذه المفاوضات بأي شكل كان ، ترى جمهورية المانيا الاتحادية لزاما عليها أن تمتنع عن المشاركة في التصويت على مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة ، سواء كان ذلك بالتأييد أو المعارضة .

وأخيرا اسحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن معارضة وفدي القوية للإشارة اسما الى دول أعضاء ، كما جرى في بعض مشاريع القرارات المعروضة علينا . ولذا فان وفدي سيصوت معارضا لادراج أسماء دول معينة في هذه القرارات .

السيد بروشان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من المعروف جيدا أن فرنسا قد اضطلعت بدور نشيط في جهود المجتمع الدولي الرامية الى ايجاد حل لمسألة ناميبيا واقناع جنوب افريقيا باحترام التزاماتها . وتعتزم فرنسا مواصلة العمل في سبيل حصول ناميبيا على الاستقلال وفقا للطرائق المحددة في قراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن هذين القرارين يشكلان الاساس الوحيد المقبول للتسوية وبلادي حريمة على تنفيذهما بسرعة وبغير شروط . ولذا أدانت حكومتي في حينه انشاء سلطات جنوب افريقيا لحكومة مؤقتة في ناميبيا وأعلنت أنها تعتبر آثار هذا القرار باطلة ولاغية .

وفي حين أن جميع المسائل المتعلقة فيما يتعلق بخطة الامم المتحدة قد تمت تسويتها الآن ، لا تزال المفاوضات الرامية الى تنفيذ الخطة متوقفة . ان فرنسا على استعداد للاسهام في تنفيذها وتعتزم أن تتخذ موقفا يسمح لها بأن تقدم في الوقت الملائم مساعدتها في سبيل انجاز عملية حصول ناميبيا على الاستقلال . هذا هو السبب الذي سيمتنع لاجله وفدي ، من حيث المبدأ ، عن التصويت على مشاريع القرارات الخمسة المعروضة على الجمعية العامة .

السيد ماكдонаغ (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان ايرلندا تبدي نفس التحفظات التي أجمعت عليها الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الأوروبي ، كما عرضها ممثل المملكة المتحدة . وأود الآن أن أعلن المواقف التي سيتخذها وفدي في التصويت على مشاريع القرارات المعروضة علينا .

ان موقف ايرلندا فيما يتعلق باحتلال جنوب افريقيا غير القانوني لناميبيا قد أعرب عنه بوضوح في هذه الجمعية العامة في مناسبات عديدة . ان حكومتي تدين بلا تحفظ جنوب افريقيا لاستمرارها في انتهاك الرغبات المعلنة للمجتمع الدولي فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن شعب ناميبيا يجب أن يكون حرا

في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لذا فان ايرلندا تشجب أية محاولات لتأخير تنفيذ خطة التسوية الخاصة بالامم المتحدة عن طريق فرض شروط مسبقة او غير ذلك من عوائق .

ان أعمال جنوب افريقيا ما زالت توضح رغبتها في إحباط هدف استقلال ناميبيا .

ويعد انشاء ادارة داخلية لا تمثل الشعب في ١٩٨٥ في ناميبيا ، الامر الذي أدانه مجلس الامن ، مناورة أخرى في ذلك الاتجاه .

وقد وافقت ايرلندا دائما على أنه اذا ما ظلت جنوب افريقيا على تملبها ، فقد يكون من اللازم استكمال عملية المفاوضات بتدابير محددة يتخذها المجتمع الدولي بهدف حمل جنوب افريقيا على احترام التزامها الواضح بمقتضى القانون الدولي على النحو الذي حدده مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية ، بإنهاء احتلالها غير القانوني لناميبيا . وتعتقد ايرلندا أن هذه التدابير يجب أن تشمل مجموعة من الجزاءات الإلزامية ضد جنوب افريقيا ، يفرضها مجلس الامن التابع للأمم المتحدة على النحو الملائم . ولا بد ، لضمان فعالية تلك الجزاءات عن طريق قبولها وتنفيذها على أوسع نطاق ، من أن تكون انتقائية وتختار بعناية .

وفي ضوء هذه الخلفية المتمثلة في نهجنا العام إزاء مسألة ناميبيا ، درمنا بعناية مشاريع القرارات الخمسة المعروضة علينا . وقررنا أن نموت لمالح مشروعين والامتناع عن التصويت على ثلاثة منها .

وانتقل أولا الى مشروع القرار (الف) المعني بالحالة في ناميبيا . يستطيع وفدي أن يؤيد عديدا من الاحكام الواردة في مشروع القرار هذا . غير أن المشروع يتضمن أيضا ، للأسف ، عددا من الصيغ التي لا نستطيع أن نقبلها . ومن ثم فنحن مظهرين للامتناع عن التصويت على هذا النص . فالفقرات ٥ و ٧ و ١٢ من منطوق مشروع القرار تعرب عن التأييد الصريح للكفاح المسلح . وقد أوضحنا في الماضي أننا لا نريد أن تؤيد هذه الجمعية الارهاب ، وان كنا نتفهم الغضب والشعور بالإحباط الذي يدفع الناميبيين الى إظهار السلاح لتأمين الاستقلال .

وفيما يتعلق بتحديد بلدان معينة ومجموعات معينة من البلدان لادانتها وانتقادها في مشروع القرار هذا ومشروعات القرارات الأخرى ، فإننا لا نرى كيف يذهب هذا الإجراء بهدفنا المشترك في الجمعية .

ويأسف وفدي لانظراره أيضا للامتناع عن التصويت على مشروع القرار (باء) بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وكما بينت من قبل ، فإن ايرلندا تؤيد بقوة خطة الامم المتحدة للتسوية التي أقرت في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . ونحن نؤمن ايماننا

راضيا بأن تنفيذ ذلك القرار لا ينبغي إرجاؤه . بيد أن أيرلندا مازالت تساورها الشكوك حول حكمة الدعوة الى فرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا في الوقت الحالي . ونعتقد أن السياسة الملائمة للمجتمع الدولي هي مواصلة الضغط التدريجي المستمر من أجل التفسير عن طريق فرض جزاءات إلزامية انتقائية تختار وتنتقى بعناية ويفرضها مجلس الأمن على نحو ملائم وينفذها الجميع .

وستصوت أيرلندا لصالح مشروع القرار (جيم) المتعلق ببرنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . سنعمل ذلك لأننا نؤيد بوجه عام الجهود التي يبذلها المجلس لإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . وكما أوضحنا من قبل لدينا مع ذلك بعض التحفظات على صلاحيات مجلس ناميبيا فيما يتعلق بمسائل معينة . كما أننا لا نستطيع أن نقبل بعض توصيات المجلس .

وستمتنع أيرلندا عن التصويت على مشروع القرار (دال) المتعلق بنشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي لنصرة الاستقلال الفوري لناميبيا . وكان بوجدنا أن نتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار هذا . ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن ينظر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في السبل والوسائل اللازمة لتعبئة الرأي العام لنصرة كفاح الشعب النامبي من أجل تقرير المصير والاستقلال . ويمكن لوفدي بذلك أن يؤيد عديدا من الأحكام الواردة في مشروع القرار . غير أنه من المؤسف أن النص يتضمن أيضا عددا من الصيغ التي لا يمكننا أن نقبلها ، فليس بوسعنا أن نؤيد الفقرة (ج) من منطوق هذا المشروع التي تناشد المنظمات غير الحكومية ، وغيرها أن تفضح وأن تشن حملة ضد تواطؤ بعض الحكومات الغربية مع نظام جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا ، وكذلك الزيارات الدبلوماسية من جنوب افريقيا إليها . ونرى أن هذه الحملة لا يمكن إلا أن تضر بالسعي الى تحقيق أهدافنا المشتركة .

وفيما يتعلق بالإشارة الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في مشروع القرار هذا وغيره ، أود أن أؤكد من جديد تقدير أيرلندا لدور سوابو القيادي في السعي الى استقلال ناميبيا . ونلاحظ ، بالطبع ، أنه عند إجراء

انتخابات حرة تحت رعاية الأمم المتحدة وإشرافها ، وهو الاقتراح الذي قبلته مواهبه وتأييده إيرلندا بقوة ، فإن شعب ناميبيا عندئذ ستتاح له الفرصة لاختيار ممثلين بحرية وعن طريق عملية ديمقراطية .

وختاما ، أود أن أذكر مشروع القرار (هاء) المتعلق بمندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، وسيموت وفدي ، كمعهده دائما ، لصالح مشروع القرار هذا . ومازلنا نعتقد أن هذا المندوق يؤدي وظيفة قيّمة في تقديم المساعدة إلى الناميبيين الذين يعانون من احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لبلادهم .

السيد ماكديوناغ (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يشترك وفد

بلافي في المناقشة العامة عند نظر البند ٣٦ من جدول الاعمال المعلنون "مسألة ناميبيا" لاننا تكلمنا امام هذه الجمعية بشأن هذا الموضوع في مناسبات سابقة . ويظل موقفنا كما هو ولا نرى أن من الضروري تكراره مرة اخرى . ويكفينا أن نضيف أننا مثل من تناولوا هذا الموضوع ، نشعر أيضا بالاحباط لاننا فيما يبدو لم نحقق أي تقدم ولم تحدث أية تطورات إيجابية نحو تحرير ناميبيا وحصولها على استقلالها الكامل . بل على العكس ، فإننا نأسف إذ نلاحظ باستمرار أن المجتمع الدولي بأسره أصبح رهينة ويقتصد عاجزا عن أن يحقق لناميبيا الاستقلال بسبب تطلب جنوب افريقيا . ولا يلوح الضوء في نهاية النفق ، لان جنوب افريقيا تبدو مصممة على الاستمرار في احتلالها غير الشرعي لهذا الاقليم المتص . إن هذا الاقليم يمسك على نحو مكثف ، وتنهب موارده بلا رحمة ، ليس هذا فحسب بل يسجن مكانه ويخضعون للفصل العنصري كما يطبق في جنوب افريقيا ، والحق أن ناميبيا تستخدم من جارنا كقاعدة لإطلاق الهجمات على البلدان المجاورة وزعزعة استقرارها .

ونحن ننتهز هذه المناسبة لكي نشاهد جنوب افريقيا والبلدان التي لها تأثير ونفوذ عليها أن تحثها على أن تجنب ناميبيا ومنطقتنا بأسرها حمام الدم الحالي والمذبحة التي يبدو من المؤكد أنها ستجرئنا جميعا . ويجب أن يكون واضحاً للجميع ، أنه لن يقبل أي حل دون تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بكامله ودون قيد أو شرط ،

ومن ثم سيضطر الناميبيون بقيادة سوابو لمواصلة النضال من أجل تحرير بلادهم من السيطرة الأجنبية والاحتلال والقهر . وفي ظل هذه الظروف سيموت وفدي على جميع مشروعات القرارات الواردة في الوثيقة A/41/24 (الجزء الثاني) ، وننتهز هذه الفرصة لكي نشيد بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ورئيسه الجديد المنتخب السفير زوزي ممشل زامبيا ، لحسن قيامه بعمله . وينبغي أن تؤكد من جديد موقفنا ، من أن ليسوتو في موقف لا تستطيع معه فرض جزاءات على جنوب افريقيا وبهذا فهي تسجل تحفظاتنا على ذلك . أما بالنسبة لمسألة الشتائم ، فإن موقف وفدي واضح جدا أيضا ، وهو أننا ضد التحديد الظالم لبلدان بعينها . وعندما يكون هذا هو الحال ، فإن وفدي سيمتنع عن التصويت إذا طرح هذا التحديد للتصويت . غير أنه عندما لا ينطوي ذكر بلدان معينة أو بلد معين على تحديد ظالم ، وعندما تذكر حقائق صادقة ، ولا يكون ذكرها تدخلا في مسؤوليات الدول كما حددها الميثاق ، فإن وفدي سيموت طبقا لذلك . والمثل الواضح في هذا الصدد يتمثل في الفقرة الثانية والعشرين من ديباجة مشروع القرار (ألف) التي تشير في صدرها بجلاء الى أن الولايات المتحدة الامريكية تساعد جنوب افريقيا ، بينما الحقيقة أنها لا تفعل ذلك . لكن الجزء الثاني صحيح ، وهو أن الدول الأخرى تساعد اليونيتا في أنغولا .

السيد هينار (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيموت وفدي

اليوم ، كما فعل في مناسبات عديدة ماضية ، مؤيدا لجميع مشاريع القرارات المقدمة بشأن مسألة ناميبيا . ونحن نعتبر هذه المسألة فعلا من أظلم الفصول في تاريخ إنهاء الاستعمار . ومن غير المفهوم أن يكون هناك نظام في هذه المرحلة من داخل التاريخ ، كالموجود في جنوب افريقيا ، يحرم شعب ناميبيا من حقه في تقرير المصير والاستقلال بل ويلجأ الى العنف والتخويف من أجل الابقاء على حكم الارهاب والاستغلال الحالي .

إن حكومة جمهورية سورينام قد أيدت بقوة ، كما ذكرت من قبل ، حق الشعب الناميبيني في الحرية والاستقلال وسوف تواصل تأييدها لذلك الحق حتى تتبوأ ناميبيا مكانها الصحيح بين أسرة الأمم .

لذلك ، دهشنا بل وشرنا بالامتيا ، عندما لاحظنا خطأ في تقرير مجلس ناميبيا بشأن الدول المحتفظة بعلاقات مع جنوب افريقيا في الوثيقة A/AC.131/226 الصادرة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . ففي الصفحة السادسة من ذلك التقرير ورد اسم مورينام عن طريق الخطأ بين أسماء الدول التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية وقنصلية مع جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ مع ملاحظة مماثلة تقول بأن هولندا هي التي تقوم برعاية مصالح مورينام . وحيث أن هذا مناقض للحقائق ، فقد استرعينا انتباه مجلس ناميبيا لها ، وأسمدنا أن نلاحظ أن المجلس صحح ذلك الخطأ بأن أصدر تصحيحا (A/AC.131/226/Corr.1) ، مؤرخا ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ وهو على النحو التالي :

"الصفحة ٦ ، الجدول ١ (تابع) العمود ١ (البلد)

يحذف القيد المتعلق بمورينام وكذلك الحاشية الخاصة بها في الصفحة ٧" .  
ونحن نعرب عن شكرنا لمجلس ناميبيا لسرعة استجابته لتصويب هذا الخطأ ، ولتصحيح الوضع .

السيد بوتس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد استراليا ، بوصفه عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، يهتم اهتماما نشطا مستمرا بمسألة ناميبيا ونظرا للقبول العالمي لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) باستثناء جنوب افريقيا ، يعتقد وفد استراليا أن القرارات التي يقدمها المجلس الى هذه الجمعية A/41/24/Corr.1 ، (الجزء الاول والثاني) ، يجب أن تكون قادرة على اجتذاب أوسع نطاق ممكن من التأييد . لذا ، فمن المؤسف أن هذا النهج لم يتبع في هذه الحالة ، ويجسد وفد بلادي نفسه - للأف - مضطرا للامتناع عن التصويت على مشروع القرارين ألف وباء . إلا أنه سيؤيد مشاريع القرارات المتبقية جيم ، ودال ، هاء .

إن التوصيتين ألف وباء من توصيات المجلس مصوغتان بلغة بلاغية حادة بعض الشيء . ومعظمها موجه صوب دول معينة . وإذا كان لهذا ما يبرره فإن وفد بلادي يعتقد أنه يمكن الدفاع عن هذه الاشارات . لكن في بعض الحالات ذكرت دول معينة بالاسم لاسباب واهية أو غير كافية ، ووفد بلادي يعترض على ذلك .

ولابد لوفد بلادي أيضا أن يعرب عن مخاوفه بشأن صيغة واردة في التوصيات تقرر بموجبها الجمعية شرعية الكفاح المسلح . ويمكننا أن نتفهم جيدا لماذا يشعر الناميبيون بضرورة اللجوء الى العنف ، ولن ندينهم لذلك لكننا لا نستطيع أن نؤيد إجراءات نعتقد أنها لا تتسق والميثاق .

إن العنصر الاساسي لخطه امتقلال ناميبيا ، كما وردت في قرار مجلس الامن ٤٣٥(١٩٧٨) ، يتمثل في ضرورة إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية . ووفد بلادي يؤيد ذلك النهج بطبيعة الحال ، لكنه لا يستطيع أن يقبل تعيين مجموعة معينها بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبى .

وعلى أن أذكر أيضا بأن وفد بلادي أيد برنامج عمل المجلس في اللجنة الخامسة ، وسيؤيد التسمية جيم في هذه الجمعية . ولئن كانت هناك بعض بنود انفاق منفردة تشير قلقنا فإننا نشعر بالرضا عموما للمستوى الاكبر لضبط النفس المالي الذي أبداه المجلس هذا العام .

إن حكومة استراليا تأمل أن يتمكن مجلس ناميبيا من إلقاء نظرة جديدة وملوك نهج جديد في صياغة القرارات في إطار هذا البند بل وفي إطار البند ٤٢ . إذ يبدو لنا أن النهج الحالي عقيم وغير مثمر ، ونود أن نرى مزيدا من توافق الآراء في هذه القاعة ومزيدا من الشعور بالتوازن . ويؤيد وفدنا أي تحرك في هذا الاتجاه ، وسيطلع بدوره تبعا لذلك في أعمال المجلس\* .

الانسة كفاي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم أننا

سنموت لصالح مشاريع القرارات ألف وباء وجيم ودال وهاء ، فإننا مضطرون ، مع ذلك ، للتحفظ في موقفنا بشأن تطبيق الفقرات الواردة في مشروع القرارين بـء ، ودال ، والتي ترمي الى إلزامنا بفرض جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا . فنحن لسنا قادرين على فرض مثل هذه الجزاءات لكننا لن نقف في طريق الذين لديهم القدرة على ذلك . إلا أنه لا ينبغي لهم أن يستخدمونها كذريعة لإخفاء عدم رغبتهم في فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا أو تقاعسهم عن فرضها .

\* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

الانسة ديغر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد اجرت

الجمعية العامة منذ فترة وجيزة ، إبّان دورتها الحادية والأربعين هذه ، مناقشة أخرى بشأن مسألة ناميبيا . وفي أعقاب المؤتمر الدولي الذي عقد في الصيف الماضي بفيينا ، عقدت هنا ، منذ شهرين فقط ، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . وبكامل ذلك تسجل منظمتنا ذكرى حزينة للغاية لصدور القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الذي بمقتضاه وضعت الأمم المتحدة اقليم ناميبيا تحت مسؤوليتها المباشرة .

لقد ذكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة - نيابة عن الاتحاد الاوروبي - ببعض المبادئ القديمة الأزل التي تدعو بعض أعضائه الى أن يكون لديها بعض التحفظات على مشاريع القرارات المقدمة الينا . ويود وفد بلادي أن يضيف الى هذا البيان بعض التعقيبات من وجهة نظر بلجيكا .

سيموت وفد بلادي لصالح مشروع القرار (جيم) الخاص ببرنامج عمل مجلس ناميبيا ، مذكرا بالتحفظات التي أدت بنا الى الامتناع عن التصويت عند التصويت عليه في اللجنة الخاصة .

كما سيموت وفد بلادي أيضا لصالح مشروع القرار (هاء) الخاص بصندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

أما بالنسبة لمشاريع القرارات ألف وباء ودال ، وهي الخاصة - على التوالي - بالحالة في ناميبيا ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٨(٤٣٥) ونشر المعلومات فسيتمنع وفد بلادي عن التصويت عليها . وأسباب امتناعنا هي - للأسف - نفس الأسباب التي أعربنا عنها من قبل في دورات سابقة .

ففيما يتعلق بمشروع القرار (ألف) لا يمكن لبلادي أن تضم صوتها للذين يعربون عن تأييدهم للكفاح المسلح أو قطع جميع العلاقات مع جنوب افريقيا ، لكنها تستطيع أن تضم صوتها بلا تحفظ الى الاعلان الصادر في فيينا في تموز/يوليه الماضي .

ووفقا لمعارضة بلادي الدائمة للإشارة الى دول بمفردها ، سيموت وفد بلادي لصالح حذف مثل هذه الاشارات . وفي هذا السياق ، من المؤسف جدا أن يشار على نحو

سلبني الى الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . ونظرا للاهمية التي يوليها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي دوما للتعاون مع افريقيا بأسرها ، يكون من الطبيعي للغاية محاولة حسم المشاكل حيثما توجد عن طريق المصالحة بدلا من المجابهة .

كما تتمتع بلادي أيضا بموقفها تجاه وضع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي مازالنا نعتز بالدور البارز الذي لعبته على مر سنين عديدة .

أما بالنسبة لمشروع القرار (باء) ، فيؤسف وفد بلادي أيضا الإدارة الفردية لبعض البلدان ، والانتقادات الموجهة لبعض الدول الغربية الاعضاء في مجلس الامن . إذ يجب أن يكون هناك احترام صارم للاختصاص المحدد لذلك الجهاز .

وفيما يتعلق بمشروع القرار (دال) الخاص بنشر المعلومات ، فإن لدى وفد بلادي بعض الشكوك بشأن حجم البرنامج المزمع والاهداف الحقيقية للمفاهيم المعقدة التي ينادي بها .

إن حملة التعبئة من أجل تأييد الاستقلال الفوري لناميبيا مازالت - للأسف - ضرورة لا يمكن إنكارها . وبالرغم من الحالة السائدة في جنوب افريقيا ذاتها فإن سلطات ذلك البلد تواصل بمعداد ، وعن طريق الاحتلال العسكري ، تشديد قبضتها على ناميبيا . ومع ذلك ، فمنذ ثماني سنوات قدم مجلس الامن - في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) - الى بريتوريا خطة تسوية متوازنة تماما ، لإنهاء استعمار تلك الاراضي . إذ مازال استمرار وجود جنوب افريقيا أمرا غير مقبول اطلاقا . ومن مصلحة جنوب افريقيا أن ترفع حدا لهذا الوجود بأسرع ما يمكن وبلا قيد أو شرط .

السيد منغوازو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودُّ أولاً أن

أعلن موقف ملاوي من استقلال ناميبيا ، فنحن نؤيد استقلالها بقوة ، كما دللنا بطرق عديدة .

ونودُّ أن نوضح أننا عندما نصوّت اليوم تأييدا لمشروع القرار فسنفعل ذلك مع بعض التحفظات ودون تغيير لموقفنا بالنسبة للمبادئ التي نتمسك بها بقوة ، وهي مبادئ مناهضة العنف ومناهضة إيجاد حلول من خلال الوسائل العنيفة ، وإننا نؤيد الاتصال والحوار ، ونودُّ أن نرى المشاكل بين الدول أو في داخلها تحسم بالمفاوضات . كما نبدي تحفظاتنا بشأن بعض العبارات الواردة في مشاريع القرارات والتي تصل إلى حد السباب ، مما قد يدفع البعض ممن كان من الجائز أن يؤيدوا مشروع القرار إلى الإحجام عن ذلك .

ونحن نعارض أيضا فرض الجزاءات . ونرى أنه ينبغي أن تكون هناك سبل لحسم مشكلة ناميبيا أفضل من اللجوء إلى فرض الجزاءات .

وبعد أن بيّنت موقفنا ، أودُّ أن أقول إننا نؤيد منح الاستقلال لناميبيا . ونحن إنما نصوّت مؤيدين لمشروع القرار هذا إعلانا لتأييدنا لهذا لاستقلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن فسي

مشاريع القرارات ألف إلى هاء الواردة في الوثيقة (A/41/24 (Part II) و Corr.1 . ويرد في الوثيقة (A/41/854) تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات تلك .

وقبل أن نمضي إلى التصويت على مشاريع القرارات ، أودُّ أن أسترعي انتباه السادة الاعضاء إلى المادة الخاصة "وار" في المرفق الثالث من النظام الداخلي التي تنص على أن قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالتقارير والعرائض المتعلقة بناميبيا تعتبر من المسائل الهامة بالمعنى المقصود في الفقرة ٢ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة .

وأودُّ أن أذكر في هذا الصدد بأن هذه المسألة أثيرت مؤخرًا أثناء الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة ، وبعد مناقشتها مضت الجمعية العامة إلى التصويت على مشاريع القرارات على أساس أن اعتمادها يتطلب أغلبية الثلثين من الممثلين الحاضرين المصوّتين .

وما لم تقرر الجمعية العامة أن أحكام المادة الخاصة "واو" الواردة في المرفق الثالث للنظام الداخلي ينبغي ألاّ تطبّق من الآن فصاعدًا ، فإن من الطبيعي في رأيي أن يستمر تطبيق هذه الأحكام على جميع المقترحات والتعديلات المقدمة في إطار هذا البند .

ومتبدأً الجمعية العامة الآن عملية التصويت والبت في مشروع القرار السيد المعنون : "الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم" . وقد طلب إجراء تصويت منفصل على أجزاء من الفقرتين الحادية عشرة والثانية والعشرين من الديباجة وعلى الفقرات ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٤٢ و ٤٩ من منطوق مشروع القرار ألف . هل هناك اعتراض على هذه الطلبات ؟ لا يوجد . لذلك سأطرح للتصويت الأجزاء التي طلب إجراء تصويت منفصل عليها في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة . وقد طلب إجراء تصويت مسجل منفصل أولاً على عبارة "حكومة الولايات المتحدة" التي ترد في السطر ٢١ .

#### أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ،

لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بيرو ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، ميشيل ، جزر سليمان ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، تايلند ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتان ، البرازيل ، برونوي دار السلام ، بورما ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، مصر ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، هايتي ، اندونيسيا ، جامايكا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، ملديف ، مالي ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ،

باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،  
الفلبيين ، رواندا ، مان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ،  
السنغال ، سيراليون ، منغافورة ، الصومال ، سوازيلند ،  
السويد ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ٥٣

صوتا مؤيدا ، مقابل ٤٦ صوتا معارضا ، مع امتناع ٤٤ عن التصويت .

ونظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبارة "حكومة  
الولايات المتحدة" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل منفصل

أيضا بشأن عبارة "إدارة الولايات المتحدة" الواردة في الطر الرابع والعشرين فسي  
الفقرة الحادية عشرة من الديباجة .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، بوتسوانا ،  
بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ،  
تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ،  
الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،  
جامايكا ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية  
الشعبية) ، ليمتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،  
ماليزيا ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ،  
بيرو ، بولندا ، قطر ، رواندا ، سيشيل ، جزر سليمان ،  
السودان ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، أوغندا ،  
أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،  
زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ،  
كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،  
الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ،  
السلطادور ، فيجي ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايلندا ،

ايرلندا ، إسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ،  
مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،  
البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت  
وجزر غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة  
الأمريكية ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتان ،  
البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، الكامبيرون ، جمهورية  
افريقيا الوسطى ، مصر ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، غابون ،  
غامبيا ، هايتي ، لبنان ، ليبيريا ، ملديف ، مالي ، المكسيك ،  
نيبال ، النيجر ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
باراغواي ، الفلبين ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،  
الصومال ، سري لانكا ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، ترينيداد  
وتوباغو ، تونس ، أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

٥٧ صوتا مؤيدا ، مقابل ٤٦ صوتا معارضا ، مع امتناع ٤٠ عن التصويت .

نظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبارة "إدارة  
الولايات المتحدة" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل منفصل

على عبارة "الولايات المتحدة الأمريكية" الواردة في السطر الثاني في الفقرة الثانية  
والعشرين من الديباجة .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بولندا ، قطر ، رواندا ، سيشيل ، جزر سليمان ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، آيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، زائير .

المتنمون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتسان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جزر القمر ، مصر ، غينيا الاستوائية ، غابون ، غامبيا ، هايتي ، الاردن ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، صري لانكا ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

٥٣ صوتا مؤيدا ، مقابل ٤٧ صوتا معارضا ، مع امتناع ٤٤ عن التصويت .

نظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبارة "الولايات

المتحدة الأمريكية" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل منفصل

على عبارة "إدارة الولايات المتحدة و ..." الواردة في السطر الاول من الفقرة ٢٥ من المنطوق .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ،

بربادوس ، بليز ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن

الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

غانا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ،

اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،

الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، عمان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، جزر سليمان ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ، تايلند ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، زائير .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، مصر ، غينيا الاستوائية ، غابون ، غامبيا ،

لبنان ، ملديف ، مالي ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ،  
باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، رواندا ،  
السنغال ، منغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، موزيلند ،  
أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

٦٩ صوتا مؤيدا ، مقابل ٤٩ صوتا معارضا ، مع امتناع ٣٠ عن التصويت .

نظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبارة "الولايات

المتحدة و ..." .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت مسجل منفصل على عبارة "اللذين تتبعهما ادارة الولايات المتحدة الحالية" في السطرين الاول والثاني من الفقرة ٢٦ من المنطوق .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، بربادوس ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامرون ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بولندا ، قطر ، سيشيل ، سيراليون ، جزر سليمان ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، أكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -

(الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ،  
 ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ،  
 لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ،  
 نيوزيلندا ، الشرويچ ، البرتغال ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت  
 لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ،  
 تايلند ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
 وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، زائير .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ،  
 البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطي ،  
 جزر القمر ، مصر ، غينيا الإستوائية ، غابون ، غامبيا ، هايتي ،  
 الاردن ، لبنان ، ليبيريا ، ملديف ، مالي ، المكسيك ، نيبال ،  
 النيجر ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
 باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، السنغال ، سنغافورة ،  
 الصومال ، سري لانكا ، سوازيلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
 أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ٥٦

صوتا مؤيدا ، مقابل ٥١ صوتا معارضا ، مع امتناع ٤٠ عن التصويت .

ونظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبارة "اللتين

تتبعهما ادارة الولايات المتحدة الحالية" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت مسجل منقمل على

عبارة "الولايات المتحدة و" في السطر الثاني من الفقرة ٢٧ .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بربادوس ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، جزر سليمان ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، آيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ،

هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت كريستوفر  
ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،  
اسبانيا ، السويد ، تايلند ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة  
الامريكية ، زانير .

الممتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، البرازيل ، بروني  
دار السلام ، بورما ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جزر  
القمر ، قبرص ، مصر ، غينيا الإستوائية ، غابون ، غامبيا ،  
هايتي ، اندونيسيا ، جامايكا ، لبنان ، ملديف ، مالي ،  
المكسيك ، نيبال ، النيجر ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، رواندا ، السنغال ، منغافورة ،  
الصومال ، سري لانكا ، سوازيلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ٥٦ صوتا

مؤيدا ، مقابل ٥٢ صوتا معارضا ، مع امتناع ٣٩ عن التصويت .

ونظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبارة "الولايات

المتحدة و ٠٠"

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت مسجل منفصل على

عبارة "وتنشد ادارة الولايات المتحدة أن تكف عن هذه السياسة" الواردة في السطر  
الاخير من الفقرة ٢٨ .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بربادوس ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، بولندا ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، جزر سليمان ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ،

كينيا ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ،  
هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت كريسستوفر  
ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،  
اسبانيا ، السويد ، تايلند ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، زائير .  
الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ،  
البرازيل ، بروني دار السلام ، الكامبيون ، جمهورية افريقيا  
الوسطى ، مصر ، غينيا الإستوائية ، غابون ، غامبيا ، لبنان ،  
مالي ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ، باكستان ، بنما ، بابوا  
غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ،  
السفال ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، سوازيلند ،  
أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ٦٤ صوتا  
مؤيدا ، مقابل ٥١ صوتا معارضا ، مع امتناع ٣٢ عن التصويت .  
ونظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق علي عبارة "وتناشد ادارة  
الولايات المتحدة أن تكف عن هذه السيامة" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت مسجل منفصل على  
عبارة "حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة" الواردة في السطر الاول من  
الفقرة ٤٢ .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، جزر سليمان ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ،

غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،  
اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ،  
المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، ساموا ،  
اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بنغلاديش ، بوتان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، الكاميرون ،  
جمهورية افريقيا الوسطي ، مصر ، غينيا الإستوائية ، غابون ،  
غامبيا ، ليسوتو ، مالي ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ، باكستان ،  
باراغواي ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت فنسنت وجزر  
غرينادين ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،  
سوازيلند ، تايلند ، توغو ، فنزويلا ، زانير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ٧٤ صوتا

مؤيدا ، مقابل ٤٣ صوتا معارضا ، مع امتناع ٢٩ عن التصويت .

ونظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبارة "حكومتني

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت منفصل على

عبارة "واسرائيل" الواردة في نهاية السطر الاول من الفقرة ٤٩ من المنطوق .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ،

بنن ، بوتسوانا ، بروندي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

الراس الاخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،

تشيكوملوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، اثيوبيا ،

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ،

اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ،

كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،

مالي ، مالطة ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،

نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، الفلبين ،

بولندا ، قطر ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ،

جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية

العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ،

أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية

تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،

زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، امتراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،

بلجيكا ، بليز ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطي ، شيلي ،

كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية

الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ،

فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، بربادوس ، بوتان ، البرازيل ، بورما ، الكامبيرون ، كوت ديفوار ، غابون ، اليابان ، ليسوتو ، ليبيريا ، المكسيك ، نيبال ، باراغواي ، بيرو ، سيراليون ، سنغافورة ، سوازيلند ، تايلند ، تركيا ، أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

٨٠ صوتا مؤيدا مقابل ٤٧ صوتا معارضا ، مع امتناع ٢٢ عن التصويت .

نظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة لم يبق على عبارة "واسرائيل" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نصوت الآن على مشروع القرار

في مجموعه بصيغته المعدلة .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني

دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،

بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ،

الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ،

كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن  
الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ،  
اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ،  
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،  
غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،  
هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران  
(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،  
الكويت ، لاو (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،  
ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ،  
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،  
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،  
النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت  
وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة  
العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،  
جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،  
سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فيجي ،  
فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ،

ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، ليبريا ،  
لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ،  
البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار ألف في مجموعه بصيغته المعدلة بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل  
لا شيء مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩/٤ الف) \* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبث الجمعية الآن في مشروع

القرار بآء المعنون "تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)" .

طلب اجراء تصويت منفصل على اجزاء من الفقرتين ٩ و ١٠ من منطوق مشروع  
القرار بآء . ونظرا لعدم وجود اعتراض على ذلك الطلب ، سأطرح هذه الاجزاء على  
التصويت أولا .

طلب اجراء تصويت مسجل على عبارة "ادارة الولايات المتحدة و ٠٠" الواردة في  
السطرين الاول والثاني من الفقرة ٩ .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، بوتسوانا ، بلغاريا ،

بوركينافاسو ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن

الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

غانا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ،

العراق ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ،

ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ،

منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، الفلبين ،

بولندا ، قطر ، سيشيل ، سيراليون ، جزر سليمان ، السودان ،

الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية -

\* بعد ذلك أبلغت وفود فيجي وليبيريا وتركيا الامانة العامة أنها كانت

تنوي التصويت مؤيدة .

الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، تشاد ، هيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرايل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ، تايلند ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطي ، قبرص ، مصر ، غينيا الإستوائية ، غابون ، غامبيا ، هايتي ، اندونيسيا ، جامايكا ، ليبيريا ، ملديف ، مالي ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، سوازيلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : (٥٠

صوتا مؤيدا ، مقابل ٥٠ صوتا معارضا ، مع امتناع ٤٠ عن التصويت .

ونظرا لعدم توفر اغلبيه الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبساره "ادارة

الولايات المتحدة و" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت مسجل على

عبارة : " اللتين تتبعهما ادارة الولايات المتحدة الحالية " الواردة في السطرين  
الاول والثاني من الفقرة ١٠ من المنطوق .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، بربادوس ،  
بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا  
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ،  
قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غيانا ، الهند ، إندونيسيا ،  
إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ،  
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية  
العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، منغوليا ، موزامبيق ،  
نيكاراغوا ، نيجيريا ، هولندا ، قطر ، سيشيل ، سيراليون ، جزر  
سليمان ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ،  
أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،  
جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتوا ، فييت نام ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، تشاد ، شيلي ،  
كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ،  
الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،  
السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -  
الإتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ،

آيسلندا ، أيرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ،  
لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت كريستوفر ونيفيس ،  
سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي  
وبرينسيبي ، إسبانيا ، السويد ، تايلند ، توغو ، تركيا ،  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،  
الولايات المتحدة الأمريكية ، زاشير .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ،  
بوتان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، الكاميرون ،  
جمهورية افريقيا الوسطى ، جزر القمر ، مصر ، غينيا  
الإستوائية ، غابون ، غامبيا ، هايتي ، ليبيريا ، ملديف ،  
مالي ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ، باكستان ، بنما ، بابوا  
غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ،  
السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، سوازيلند ،  
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوروغواي ، فنزويلا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ٥٤

صوتا مؤيدا مقابل ٥٢ صوتا معارضا ، مع امتناع ٢٨ عضوا عن التصويت .

ونظرا لعدم توفر أغلبية الثلثين المطلوبة ، لم يبق على عبارة "الذي  
تتبعهما ادارة الولايات المتحدة الحالية" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطرح للتصويت الان مشروع القرار بقاء ،

بصيغته المعدلة . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،

سورينام ، موازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،  
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا  
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ،  
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،  
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، أيسلندا ،  
أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، أسبانيا ،  
السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بآء في مجموعه ، بصيغته المعدلة ، بأغلبية ١٢٢ صوتاً

مقابل لا شيء مع امتناع ٢٥ عضواً عن التصويت (القرار ٢٩/٤١ بآء)\*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

جيم ، المعلنون "برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا" . وقد طلب اجراء تصويت  
مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

\* بعد ذلك أبلغ وفد فيجي الامانة العامة انه كان ينوي التصويت مؤيداً .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،  
الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،  
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،  
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ،  
بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية  
السوفياتية) ، الكامبيون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا  
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،  
الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،  
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،  
الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ،  
إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ،  
فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -  
بيساو ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ،  
إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ،  
إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،  
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،  
ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،  
ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،  
هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،  
النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،  
رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت  
فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية

السعودية ، السنغال ، ميشيل ، سيراليون ، صغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعمون : كندا ، فيجي ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، إسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٧ أعضاء

عن التصويت . (القرار ٣٩/٤١ جيم)\*

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

دال المعنون "نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييدا لاستقلال ناميبيا الفوري" . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

\* بعد ذلك أبلغ وفد فيجي الامانة العامة انه كان يخوي التصويت مؤيدا .

البرازيل ، بروندي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،  
 بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية  
 السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا  
 الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،  
 الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،  
 تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،  
 جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،  
 السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ،  
 ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ،  
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،  
 الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،  
 جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -  
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية  
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،  
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،  
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،  
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،  
 الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر  
 ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،  
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،  
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ،  
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ،  
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،  
 أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،  
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ،  
فيت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،  
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اليونان ، أيسلندا ،  
أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات  
المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٢٢ عضوا

عن التصويت . (القرار ٣٩/٤١ دال)\*

---

\* بعد ذلك أبلغ وفد فيجي الامانة العامة انه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

هاء ، المعنون "مندوق الامم المتحدة لناميبيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل على مشروع القرار هذا .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،

بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا

(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيون ، الرأس

الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ،

كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،

اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ،

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،

غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،

الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ،

غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،

ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ،

ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ،

ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس،  
المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، هولندا،  
نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج،  
عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي،  
بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا،  
رواندا، سانت كريستوفر ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت  
وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة  
العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة،  
جزر سليمان، الصومال، اسبانيا، سرى لانكا، السودان،  
سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية،  
تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا،  
أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الإمارات العربية  
المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو،  
فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زائير، زامبيا،  
زيمبابوي.

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا، فيجي، فرنسا، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)،  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،  
الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار هاء بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٦ أعضاء عن

التصويت (القرار ٣٩/٤ هاء)\* .

\* بعد ذلك أبلغ وفد فيجي الامانة العامة بأنه كان ينوي التصويت

مؤيدا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت بعض الوفود الكلمة لتعليق  
تصويتها ، واعطيها الكلمة الآن .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أكرر  
ما قلته مؤخرا ، في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة - وهو أن  
امتناع كندا عن التصويت على مشاريع القرارات الناميبية ليس إلا نتيجة لاجراء فريق  
الاتصال . وقد اخترنا مرة أخرى أن نتبع ممارسة الفريق التي تتمثل في عدم الدخول في  
جوهر المناقشات الناميبية في هذه الجمعية . ولكن امتناعنا عن التصويت لا ينبغي أن  
يعتبر أنه يتضمن ، بأي حال من الأحوال ، كيفية تصويتنا لو لم نكن عضوا في فريق  
الاتصال . حقا إن موقفنا ازاء عدد من المسائل المشاركة في مشاريع القرارات التي  
أجري عليها التصويت اليوم معروف تماما .

وفي حين ان لدينا تحفظات في بعض المجالات ، واننا نعارض اطلاق التسميات  
الازدرائية التي لا مبرر لها ، هناك الكثير أيضا في هذه القرارات مما تستطيع كندا  
أن توافق عليه . فنحن نؤيد تماما تحقيق أسرع حل ممكن لمسألة ناميبيا - وهو  
الاستقلال الفوري لناميبيا بموجب أحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكننا اذ نأخذ  
بعين الاعتبار برنامج الأنشطة المكثف المكرس لموضوع ناميبيا في هذه السنة ، وخصوصا  
في ضوء القيود المالية التي تواجه هذه المنظمة ، فقد كانت لدينا بصراحة توقعات  
بأن طلبات اعتمادات في الميزانية لبرنامج العمل في المستقبل كانت ستكون أكثر  
تواضعا . وقد سجلنا آراءنا بالكامل في هذه المسألة في اللجنة الخامسة .

إن غطمة جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، واقامة حكومة انتقالية  
مزعومة وفرض شروط لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كل هذا يمثل تحديا صارخا  
للمبادئ التي أنشئت عليها هذه المنظمة . إن مشاكل جنوب افريقيا وناميبيا والفصل  
العنصري تحتل بحق مكان الصدارة في جلسات الجمعية العامة في هذه السنة . وينبغي أن  
نذكر بالطبع بأن هذه المواضيع ما برحت مدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة بطريقة  
أو بأخرى طوال عدة عقود . وفي حين أحرز بعض التقدم عبر السنوات ، فان بقاء التحرك

نحو منح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا لحقوقها ليس مقبولا . وعلينا ان نعمل جميعا في تضامن صوب ايجاد حل عاجل لمسألة ناميبيا . وقد انضمت كندا الى الآخرين في اتخاذ اجراء لتأكيد تصميمنا على تحقيق التغير السلمي الايجابي في الجنوب الافريقي ، وسوف نواصل السير على طريقنا هذا . إن جنوب افريقيا دون الفصل العنصري وناميبيا الحرة والمستقلة هما هدفان نشارك فيهما جميعا .

السيد باربيروستال (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن

التصويتات التي أدلى بها وفد المكسيك على مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/41/24 (Part II) ، الفصل الاول) تتماشى مع الموقف الذي اتخذناه في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكرمة لناميبيا . وقد أكدنا هذا الموقف من جديد في ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي ، وهو مسجل في الوثيقة A/S-14/PV.7 في الصفحات من ٤٢ الى ٤٦ .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تسجل النمسا

انها ما برحت تؤيد حق الشعب النامبي في تقرير المصير . ومن ثم ، فان بلدي ملتزم تماما بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي لا يزال حتى يومنا هذا الاساس الوحيد المُرسي والمقبول دوليا لتسوية عادلة لمسألة ناميبيا . ولهذا ، تأسف النمسا أشد الأسف لان الموقف المتمنت الذي تتخذه حكومة جنوب افريقيا قد حال حتى الان دون تنفيذ خطة ناميبيا .

وتعتبر النمسا ان مسألة ناميبيا مسألة ذات اولوية قصوى ، ولهذا ، فانها تفخر بانها قد تشرفت بانه قد اتبحت لها الفرصة مرتين ، خلال ١٢ شهرا ، لان تستضيف مؤتمرين هاميين معنيين بهذا الموضوع الذي يحظى بهام اهتمام المجتمع الدولي .

وبينما تؤيد النمسا بقوة المضمون الاساسي للنصوص المقدمة في إطار هذا البند ، فإن هناك ، للأسف ، عددا من الاحكام في مشاريع القرارات لا تستطيع النمسا ان تؤيدها . ولهذا ، لم يكن في وسع النمسا هذه السنة مرة أخرى تأييد كل مشاريع القرارات .

وأود أن أذكر ، بوجه خاص بما يلي :

رغم أننا نشاطر نغاد الصبر وخيبة الأمل اللذين يشعر بهما الشعب الناميبي في ضوء التأخير الذي لا نهاية له في انتقال ناميبيا الى الاستقلال ، لا تزال النمسا مقتنعة بأن تأييد النضال المسلح والمطالبة بالمساعدة العسكرية من الأمور التي تتناقض مع مبادئ الميثاق المرشدة وكذلك مع اقتناع بلدي الراسخ بأنه لا ينبغي حل الصراعات إلا بالوسائل السلمية .

وبسبب التزام النمسا الصارم بمبادئ وأحكام الميثاق المعلنة ، ينبغي لنا أن نتحفظ بوجه عام في موقفنا فيما يتعلق بصياغات تصدر حكما مسبقا على أعمال مجلس الأمن . فضلا عن ذلك ، لا يمكن للنمسا أن تضم صوتها ، من ناحية المبدأ ، الى أي شكل من أشكال استغراد بلدان معينة باعتبارها مسؤولة عن السياسة التي تتبعها جنوب افريقيا . وأخيرا ، إن الإشارة الى دور المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لا ينبغي أن تفهم باعتبارها حكما مسبقا على حق الشعب الناميبي في اختيار ممثله في ناميبيا حرة ، في إطار انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الأمم المتحدة .

وإن النمسا ، للأسباب التي ذكرتها ، قد وجدت نفسها مضطرة للامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات ألف ، وباء ، ودال . وفيما يتعلق بمشروع القرارين جيم وهاء فإننا قد صوتنا بالإيجاب ، وبذلك أكدنا التزام النمسا الحاسم بانتقال ناميبيا السلمي صوب الاستقلال على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الانسة بيرن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إننا نعتقد ، وهو ما أعلنته الولايات المتحدة في مناسبات عديدة فسي هذه الجمعية وفي أماكن أخرى ، ان الأساس الوحيد لتسوية سلمية وعادلة في ناميبيا مازال هو قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولتحقيق تلك الغاية عكفت الولايات المتحدة على إجراء مفاوضات مكثفة مع الاطراف المعنية بغية الإسراع بتنفيذ هذا القرار ، بما يحقق مصالح كل الاطراف المعنية .

إلا انه منذ توقف تلك الجهود الدبلوماسية اشتدت حدة الصراع ونُحّي السلام جانبا . وتأسف الولايات المتحدة لتصاعد العنف في المنطقة . ان الحل لن يتأتى بالنهج العسكري ، بل على النقيض من ذلك فانه يؤدي الى زيادة زعزعة الاستقرار ، ومزيد من المحن والمعاناة لكل الذين لا يبغون سوى العيش في كنف السلم والامن والامتثال . ان عدم احراز تقدم في هذا الاتجاه قد يعزى مباشرة ، وعن حق ، الى حكومة لواندا التي لم تفتنم الفرصة التي اتاحت باقتراح تحديد أول آب/أغسطس موعدا لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونتيجة لذلك استمرت المخاطر ، وأصبحت حوادث العنف عبر الحدود من الحقائق المقيمة ، ووصل الحل الى طريق مسدود ، واستمرت الحرب داخل أنغولا .

ان العديد من الوفود الحاضرة انتقدت حكومتي لربطها بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا وتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . اننا لم نبتدع ذلك الربط . لقد نشأ طبيعيا من الحالة الامنية الناجمة عن استمرار تواجد قوات اجنبية في أنغولا ، وشواغل البلدان المجاورة .

لقد لاحظ وفدي أثناء دورة ايلول/سبتمبر الاستثنائية المكروم لناميبيا ، ان الانفوليين أنفسهم اعترفوا ضمينا في اقتراح "بلاتافورما" الوارد في رسالتهم الى الامين العام المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، ان استقلال ناميبيا يمكن تحقيقه عمليا في سياق انسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

ومع ذلك فان عدد القوات الكوبية مازال مستمرا في الزيادة منذ استقلال أنغولا . ومازالت المعضلات الكبرى التي يواجهها الشعب الانفولي قائمة ويتعين حلها .

وواضح للجميع ان ايا من الطرفين المتصارعين في أنغولا لا يمكنه تحقيق نصر نهائي ، بل إنه يبدو الآن ان ايا منهما لا يتوقع نصرا عسكريا . وأملنا هو ان نرى الاجانب وقد رحلوا عن أنغولا وتركوا ابناءها وراثتهم ، وان نرى ناميبيا وقد حصلت على استقلالها . ان الولايات المتحدة تمد يد المداقة للشعب الناميبي . وحكومتني على استعداد لبذل جهود نشطة لضم ناميبيا الى أسرة الأمم . وينبغي ان يكون هدفنا المشترك هو المفاوضات الحقيقية التي تعترف بمصالح الطرفين معا .

ومع ذلك فان الذين يعتقدون بإمكانية التوصل الى حل دون توافق الآراء ، فانما يضللون انفسهم ، لان الافتقار الى هذا التوافق هو الذي أدى الى تأخر استقلال ناميبيا بالرغم مما قد تقوله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أو غيرها . وفي نفس السياق أود ان أشير الى ان رهن انسحاب القوات الكوبية باندشوار الفصل العنصري من جنوب افريقيا هو الربط بعينه ، ونحن نرفضه تماما . وهناك حاجة ماسة الى ان تبرهن كل الاطراف على انها تحرص جديا على التوصل الى حلول دبلوماسية للصراعات في المنطقة . وحكومتني من جانبها دلت على أعلى المستويات على التزامها الشابت بحل سلمي لتفاوضي للمشكلة الناميبية .

وقد شدد الرئيس ريفان في مناسبات عديدة على ان ذلك هو هدف رئيسي من أهداف حكومته . ونأمل ان يتسنى بفضل استمرار تعاوننا مع أصدقائنا وشركائنا داخل المنطقة وخارجها التعجيل ببلوغ هذا الهدف . والولايات المتحدة على استعداد لاستئناف حوار جاد مع الاطراف .

ان حكومتني ، كما أعلنت مؤخرا ، بذلت كل ما في استطاعتها من خلال القنوات الدبلوماسية ، في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ ، لإيجاد حل . ولكننا وجدنا ان جهودنا الدبلوماسية يستغلها في بعض الاحيان من يسعون الى تضييع الوقت لفرض الحلول العسكرية . ولن تكون هناك حلول عسكرية . ولكن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين أمام استفلال الآخرين لجهودنا الدبلوماسية للوصول الى نتيجة متحيزة وغير

مستقرة لن تعود بالفائدة على شعوب المنطقة . ذلك النهج لن تكون له جدوى ، لأنه لن يؤدي الى فض الاشتباك بين القوات ، ولن يؤدي الا الى مزيد من القتال ولغفرة لا نعترف مداها .

ونظرا لعضويتنا في فريق الاتصال ، وطبيعة اشتراكنا وجهودنا في البحث عن حل تفاوضي ، فقد امتنعنا تقليديا عن التصويت على قرارات ناميبيا . وقد فعلنا ذلك هذا العام أيضا رغم أن القرارات قيد البحث تتضمن بعض الصياغات التي لا نوافق عليها ، والتي صوتنا ضدها في سياقات أخرى . ان الولايات المتحدة على سبيل المثال عارضت الجزاءات الإلزامية ضد جنوب افريقيا لأننا نرى أن الحكومات ينبغي أن تظل حرة في اتباع السياسات التي تراها مليمة في سعيها لبلوغ هدفنا المشترك ، ألا وهو استقلال ناميبيا .

وكما صرحنا في المناقشة الأخيرة حول الفصل المنصري ، فإننا لا نقبل أن تكون سلطة مجلس الأمن في فرض نمط موحد هي الوسيلة المحيطة أو الملائمة لتحقيق الانسجام بين سياساتنا وسياسات الآخرين في سعيها لتحقيق هذا الهدف .

ثانيا ، تلك القرارات تعيد التأكيد على ما يسمى بشرعية الكفاح المسلح ، وهذا يرقى الى تأكيد شرعية الحرب . والولايات المتحدة تعارض ، ومستظل تعارض ، أية سياسة تخاطر بتحويل الجنوب الافريقي الى ساحة أوسع للصراع .

ثالثا ، تلك القرارات تعين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على أنها الممثل الاصيل الوحيد للشعب الناميبى . ونحن نرفض هذا الحكم . فالشعب الناميبى وحده ، وعن طريق الانتخابات الحرة التي يدعو اليها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو الذي يقرر من يمثله .

رابعا ، تلك القرارات تدين الارتباط البناء وهذا الاهتمام المرّضى الذي لا محل له بالمطلحات - ذلك الشبح الذي يستحوذ على تفكير واضعي مشاريع القرارات ، لا جدوى من ورائه ؛ والأدهى من ذلك أن واضعي مشاريع القرارات يعرفون ذلك . ان

التركيز الفج على تدمير القاعدة الاقتصادية في جنوب افريقيا وما يصاحب ذلك من رفض  
لاي حوار مع ممارسي الفعل المنصري البغيض سيمودان بالضرر على الشعب الامود في جنوب  
افريقيا . ونحن لا يمكن ان نؤيد مثل هذه السياسة .

اخيرا ، تلك القرارات تحث على دعم سوابو عسكريا . ولنفس الاسباب التي لسم  
تمكننا من قبول شرعية الكفاح المسلح ، لابد ان نرفض الدعوة الى إدخال مزيد ممن  
الاسلحة الى المنطقة . وثرى حكومتي انه من اليسير للغاية على البعيدين منا عن  
مكان الصراع ان يدعوا الاخرين الى الموت . ولكن المهمة الامعب بل والانبل هي وضع  
صيغات تدعو ذوي النزعة العسكرية الى ان يطرحوا ملاحم جانبا وان يتحدثوا .

لقد وصلت المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا الى نقطة كنا فيها على وشك الوصول  
الى حل عادل . واننا نأسف أسفا عميقا ان ذلك الحل مازال يراوغنا حتى الان . ونأسف  
ايضا ان هذه القرارات التي كان من الممكن ان تفتح الابواب قد ادارت المفتاح دورة  
أخرى واحكمت إغلاق الابواب ، وجعلت الحل السلمي أكثر روغانا مما كان عليه .

السيد بورغ (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما فعلنا فسي

الماضي ، فقد أيدنا كل مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة فيما يخص  
ناميبيا ، لاننا نوافقون الى تامين الاستقلال المبكر لناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن  
٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولاننا نتعاطف مع مشاعر الإحباط الناجم عن تكتيكات جنوب افريقيا  
التسويقية . ولكن هذا لا ينطوي بالضرورة على أننا نوافق تماما على كل حكم ممن  
الاحكام الواردة في مشاريع القرارات ، وبخاصة مشروع القرارين الف وباء . فغيمما  
يخص تلك المسألة الهامة ، نرى انه ينبغي بذل مزيد من الجهود إلتماسا لقرارات تحظى  
بالتأييد العالمي .

السيد هانمن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة ، وهي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

ان بلدان الشمال ترى ان استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ونحن نعتبر إقامة ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا إجراء باطلا ولاغيا ، ونرفض رفضا قاطعا أي إجراء انفرادي تتخذه جنوب افريقيا لا يقع في إطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وترفض بلدان الشمال ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع .

وينبغي للمجتمع الدولي ان يزيد ضغطه على جنوب افريقيا للإسراع بتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وينبغي لمجلس الامن ان يبحث دون مزيد من التأخير اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق هذه الغاية ، بما في ذلك فرض جزاءات الزامية وشاملة .

ان دول الشمال توافق على المنحى الرئيسي للقرارات المتخذة توا ، ولكننا نأسف لعدم استطاعتنا التصويت بالإيجاب عليها جميعا . والسبب في ذلك هو أن بعضها يتضمن عددا من العناصر التي تسبب لنا صعوبات مبدئية . وسوف أعطي ملخما عاما لهذه الصعوبات المعروفة جيدا .

أولا ، اننا لا نستطيع قبول صياغات تشير ضمنا الى تأييد الأمم المتحدة لاستخدام الكفاح المسلح أو الدعوة الى تقديم معونة مادية أو عسكرية لمثل هذا الكفاح . ان أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة ، والمنصوص عليها في الميثاق ، هو النهوض بالحلول السلمية للمنازعات .

ثانيا ، اننا نستنكر الأفراد الانتقائي وغير الملائم لبلدان أو مجموعات بعينها بوصفها مسؤولة عن السياسات التي تنتهجها جنوب افريقيا .

ثالثا ، يجب علينا بصورة عامة الحفاظ على موقفنا فيما يتعلق بالصياغات التي لا تراعي أن مجلس الامن وحده هو الذي يستطيع اتخاذ القرارات الملزمة للسدول الاعضاء ، وان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن يجوز لهم ، بموجب الميثاق ، ممارسة حق النقض .

رابعا ؛ اننا نشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي أن يسمح لجميع الاطراف التي تتمتع بالتأييد في ناميبيا بالاشتراك في العمليات السياسية المؤدية الى استقلال ناميبيا وإقامة حكومة عن طريق انتخابات حرة وعادلة . وينبغي في رأينا اعتبار المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أحد هذه الاطراف ، ومن الضروري اشراكها في أي حل لمسألة ناميبيا . الا أنه لدينا تحفظات على الصياغات التي قد تضر بنتيجة العمليات السياسية المذكورة أعلاه .

وأخيرا ، نود أن نؤكد على أنه يجب في ظل الازمة المالية الحالية ، أن تفحص بدقة أنشطة الأمم المتحدة ، بما في ذلك أنشطة مجلس ناميبيا ، لضمان استخدام الموارد بصورة فعالة ومليمة .

السيد غرين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مسألة

ناميبيا لا تشير قضايا معقدة . انها مسألة صريحة من مسائل إنهاء الاستعمار . ان شعب ناميبيا محروم من حقه في تقرير المصير من جانب حكومة جنوب افريقيا ، التي تحتل بلاده بصورة غير قانونية . وبذلك تتحدى جنوب افريقيا فتاوى المحكمة العالمية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . وقد سعت الى إطالة أمد احتلالها لناميبيا بإقامة العراقل أمام التسوية التفاوضية التي بذل الأمين العام وفريق الاتصال الغربي ومفوض ناميبيا ودول خط المواجهة جهودا مضنية لتحقيقها . وقد حاولت جنوب افريقيا تنصيب نظام عميل لها في ناميبيا متحديا الأمم المتحدة ورغبات الشعب النامبي .

وتشجب نيوزيلندا احتلال جنوب افريقيا غير القانوني لناميبيا وتمنتها في عدم تلبية الدعوات الدولية الى تسوية سلمية تتيح لشعب ناميبيا أن يختار حكومتهم وأن يقرر مصيره دون مزيد من التأخير . واننا نؤيد تأييدا كاملا قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٩ (١٩٨٣) ، اللذين يتيحان أساس هذه التسوية .

وكان بود نيوزيلندا أن تتمكن من تأييد جميع القرارات المعروفة علينا اليوم . وبقدر ما تؤكد هذه القرارات من جديد على حقوق الشعب الناميبي وعلى ضرورة احترام حكومة جنوب افريقيا لرغبات المجتمع الدولي المعلنه بوضوح ، فانها تحظسى بتأييدنا القاطع . ومن المؤسف ان ثلاثة من مشاريع القرارات تتضمن عناصر لا تقبلها نيوزيلندا .

لقد أعربنا خلال الاسبوع الماضي عن موقفنا من تأييد الكفاح المسلح في قرارات الجمعية العامة ، ومن أفراد بلدان أو مجموعات بعينها بالانتقاد ، ومن دعوة الى فرض جزاءات إلزامية شاملة - بدلا من جزاءات انتقائية ومستهدفة - على جنوب افريقيا . ان امتناعنا عن التصويت على مشاريع القرارات ألف وباء ودال ينبغي أن يفسر في ضوء هذه الاعتبارات . وبالرغم من تحفظاتنا على الجدوى العملية لبعض جوانب مشروع القرار جيم ، فقد أيدناه بالاضافة الى مشروع القرار هاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطى الكلمة لممثل زامبيا

الذي سيتكلم بصفته رئيسا لمجلس ناميبيا .

السيد زوزه (زامبيا) ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : أود أن انتهز هذه الفرصة لاشكر كل الوفود التي أيدت مشاريع القرارات المتصلة بناميبيا والمقدمة من مجلس الامم المتحدة لناميبيا . ان تصويتاتها الإيجابية تعد اعترافا ملموسا بالأولوية العليا التي تعطيهها الامم المتحدة للمهمة العاجلة لحل مسألة ناميبيا .

وباتخاذ هذه القرارات ، أنيط مجلس الامم المتحدة لناميبيا بولاية جديدة للشروع بأنشطته دعما للقضية الناميبية . ويحدونا ويطيد الأمل في أن يعنى المجلس ، بوصفه السلطة القانونية القائمة بإدارة ناميبيا ، بعد هذه السنوات العشرين ، من مهامه في المستقبل القريب بحصول الاقليم على استقلاله . وفي الوقت ذاته ، يمكن للأعضاء أن يطمئنوا الى أن المجلس سيبدل كل ما في وسعه وطاقته للمسؤوليات التي أناطتها به الجمعية العامة .

وفي هذا الصدد ، يود المجلس أن يلاحظ مع التقدير بيان الأمين العام وتقدير اللجنة الخامسة ، وكذلك التقرير الشفوي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على توصيات المجلس الواردة في تقريره (A/41/24 (Part II) و Corr.1 . وتشير هذه التقارير الى أنه يمكن تنفيذ جميع برامج المجلس برصد اعتماد اضافي قدره ٤ ٤٩٩ ٨٠٠ دولار وبإعادة توزيعه واستيعابه في إطار الموارد المتاحة .

ويسعدني ان ألاحظ أن الجمعية العامة وافقت على التوصيات المتعلقة بتوفير موظفين اضافيين للوحدات التي تخدم المجلس ، بما في ذلك رفع مستوى وظيفة في أمانة المجلس من الرتبة ف - ٣ الى الرتبة ف - ٤ عن طريق إعادة التوزيع والمساعدة المؤقتة المطلوبة من جانب ادارة شؤون الإعلام وادارة شؤون المؤتمرات ، وذلك ضمن الموارد المتاحة لهاتين الدائرتين .

وفيما يتعلق بتوصية المجلس القاضية برفع مستوى وظيفة أمين المجلس من مد-١ الى مد-٢ ، والواردة في الفقرة ٣٩ من الفصل الثاني من التقرير (A/41/24 (Part II) و Corr.1) ، يسعدنا ان نلاحظ ان اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذكرت ، في تقريرها الشفوي المقدم الى اللجنة الخامسة ، انه اذا وافقت الجمعية العامة على اقتراح المجلس بتنفيذ هذا الطلب ، فينبغي تنفيذه عن طريق إعادة التوزيع . وحيث أن الجمعية العامة قد وافقت الآن على توصيات المجلس ، ولاسيما التوصية جيم ، يأمل مجلس ناميبيا أن يتمكن الأمين العام من تحديد وظيفة شاغرة من الرتبة مد-٢ في المنظومة لتنفيذ قرار الجمعية العامة .

ومرة أخرى ، أشكر جميع الوفود التي أيدت مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

١٥٢/٣١ الصادر في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، اعطي الكلمة لمراقب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

السيد غورييراب (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية)

(سوابو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أشكركم على اعطائي الكلمة . ويسرني سرورا بالفا أن أرحب بعودتكم الى مقعد الرئاسة .

اثناء الشهرين الماضيين نظرت الجمعية العامة في مسألة ناميبيا في مناسبتين منفصلتين : الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكتملة لمسألة ناميبيا ، والمناقشة الحالية للجمعية العامة بشأن البند الدائم - وهو هذا العام البند ٣٦ من جدول الاعمال - الخاص بمسألة ناميبيا .

وقد اتاحت الفرصة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) أن تتكلم في المناسبتين . وان الآراء التي نتمسك بها بقدة في الحالة الخطيرة السائدة في ناميبيا وفيما يتصل بها موجودة في المحاضر . ولهذا لا أرغب في أن أعيد فتح باب المناقشة في هذه المرحلة . وبالرغم من أن بلادنا ما زالت تحترق وما زالت معاناة شعبنا تزداد سوءا ، ما زال عدوان بريتوريا العسكري وارهاب الدولة الذي تمارسه يلحقان مَشَاقَّ كبيرة وتدميرا عشوائيا بناميبيا .

ان بياني هذه المرة يهدف أولا الى شكر الممثلين الذين عرضوا نيابة عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا مشاريع القرارات عرضا مقتدرا وأوصوا الجمعية العامة باعتمادها بالاجماع ، وذلك كتأكيد اضافي لشعب ناميبيا المكافح والمضطهد ولحركته الطبيعية سوابو ممثله الحقيقي الوحيد ، بأن المجتمع العالمي يشاطر الشعب الناميبى المناضل معاناته وتوقه الى الحرية .

ان مشاريع القرارات تجسد هدفين أساسيين . كان الأول هو التأكيد من جديد على الموقف المعروف المتخذ من جانب الإسم المتحدة من ناميبيا ، بوصف الاقليم مسؤولية تقع مباشرة على عاتق المنظمة ، وكذلك تعبئة المجتمع الدولي لتقديم مزيد من التأييد السياسي المستمر وأشكال المساعدة الشاملة لسوابو لتمكين حركتنا من كشف

الكفاح في جميع ميادين الكفاح ، ولاسيما ميدان الكفاح المسلح لتحقيق كامل تحرير الوطن . وهذا الموقف يبرز توافق الآراء الشامل بشأن المسألة ويلهم المطالبة بالاستقلال الغوري لناميبيا .

وكان الهدف الثاني تحديد العقبات التي ما زالت تعرقل استقلال ناميبيا وتسمية البلدان التي تتحمل مسؤولية مباشرة اليوم بالسياسات التي تنتهجها والاعمال التي تقوم بها عن المآزق الحالي باسمائها والتي تسهم بصورة سلبية في ادامة معاناة شعبنا التي يعجز عنها الوصف ، شعبنا الذي تجعل حكومة الولايات المتحدة الحالية حريته رهينة بمواصلة هذه الحكومة الاصرار على السياسة البغيضة والمرفوضة المتمثلة في ربط استقلالنا بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع مثل انسحاب القوات الكوبية الاممية من جمهورية أنغولا الشعبية .

وهذان الهدفان الواردان في مشاريع القرارات ببرزان بحق شعور الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة وهذا هو الموقف الصحيح الذي لا بد من الاحتفاظ به ونحن نسعى الى اعتماد السبل والوسائل الفعالة لإزالة هذه العقبات التي لا مبرر لها .

ومن نافلة القول أنه لن يتسنى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، المعروف الذي ما زلنا نتمسك به ، ما لم تعالج هذه المشاكل وتحسم .

من هو المسؤول اذن عن هذا المآزق ؟ من هو المسؤول اذن عن عرقلة تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ؟ من هو المسؤول اذن عن عرقلة التقدم في هذه المسألة ؟ انه ليس شعب ناميبيا المعاني ولا الاصدقاء الذين أيدوا عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا ؛ انه بريتوريا وواشنطن والآخرين .

في ختام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكركة لناميبيا وجدت لزاما عليّ أن اتكلم لأرد على بعض البيانات التي أدلى بها في المناقشة وأثناء تعلييل التمويت عدد من الدول ، وعلى تشويهاها السافر بهدف حماية نظام بريتوريا العنصري وتوفير الذرائع لإدامة الوضع القائم في ناميبيا . ومرة أخرى أجد نفسي مضطرا الى القيام بذلك في هذه المناسبة .

لقد استمعت الى تعليقات مألوفة والى تحفظات من نفس البلدان التي دأبت دائما على القيام بنفس الشيء طوال سنوات عديدة . ونحن لسنا مقتنعين وذلك النوع من توافق الآراء المزعوم الذي تدعو اليه ليس مفيدا ودون جدوى بالنسبة لنا . هؤلاء هم أصدقاء بريتوريا واولئك الذين لأسباب أنانية يختارون مواصلة السعي من أجل الحصول على حقوق التنقيب عن المعادن والوصول الى مواد ناميبيا الخام التي تنهبها البلدان الغربية والشركات عبر الوطنية التابعة لها ، ملحقة الضرر بالأجيال الناميبية حاضرا ومستقبلا . وعلى النقيض من ادعاءاتها ، فهي لا تهتم حقا بمعاناة شعبنا . ولم يعرف التاريخ أبدا عنها باهتمامها بكفاح الشعوب من أجل إنهاء السيطرة الاستعمارية ومن أجل التحرر . بل تقف هذه البلدان الى جانب المظهدين ، بل كان معظمها من المظهدين وهي اليوم جزء من المشكلة ، وليست حقا جزءا من التماسنا لحل تلك المشكلة . لقد سقت الأعداء ، وانتقد الكفاح المسلح ، ولكن لم يذكر شيء عن الأسباب الجذرية التي حملت الشعب الناميبى على شهر السلاح وعلى شن الكفاح المسلح في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٦٦ . ولم يذكر شيء عن عسكرة بلادنا ، وعن أن العنصريين قد حولوا ناميبيا الى شحنة عسكرية ضخمة للنظام العنصري . وبعض البيانات التي أدلى بها -

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت الفترة المحددة

بعشر دقائق لهذه المرحلة من مداولاتنا . ولهذا أطلب من مراقب سوابو أن يختتم بيانه .

السيد غورييراب (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية)

(سوابو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني لممتن لكم سيدي . وانني اوشك على اختتام بياني . بعض البيانات قد أدلى بها الذين كانوا يزودون بعض القوى في ايران بالأسلحة ، ومع هذا ينتقدون الكفاح المسلح . والاعتراف بسوابو بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد قد ذكر ، ولكن هذا حقا كمن يصنع دمية من قش -

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : آسف ، إن الدقائق العشر قد

انتهت . بهذا تختتم الجمعية العامة نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠